ماءٌ وَ أرضْ

رصد الانتهاكات الإسرائيلية على الحق في المياه والصرف الصحي وارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى

في المناطق المصنفة "ج" في محافظات القدس وبيت لحم والخليل وفي قطاع غزة

2022

تقرير "رصد الانتهاكات الإسرائيلية على الحق في المياه والصرف الصحي وارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى في المناطق المصنفة "ج" في محافظات القدس وبيت لحم والخليل وفي قطاع غزة"

ضمن

مشروع "نحو تعزيز وحماية أفضل لحقوق الإنسان في محافظات القدس وبيت لحم والخليل وقطاع غزة-ماء وأرض".
الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من قبل معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) ومركز تنمية وإعلام المرأة (تام) ومركز مصادر التنمية الشبابية- الخليل YDRC)) ومركز الإعلام المجتمعي في قطاع غزة.

إن محتويات هذا التقرير هي من مسؤولية الشركاء المنفذين ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

بتمويل من:

هذا المشروع بدعم من

EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

بتنفيذ من:

"أن الوصول إلى الماء والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان. وهذا الحق هو حق أساسي للحياة والكرامة، ولكنه أيضا أساس إعمال حقوق أخرى للإنسان، بما فيها حق الإنسان في الصحة والحق في التنمية".

نافي بيلاي المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة

"الحق في الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي اللائق هو في الجوهر حق كل إنسان في التمتع بالصحة والكرامة على نحو أفضل وهذا الحق أساسي أيضا لبناء مجتمع أكثر صحة وسلامة"

أنتوني ليك المدير التنفيذي لليونيسف

"أن الحق في الصرف الصحي يستلزم اعترافاً كاملاً من قبل الدول الاطراف امتثالاً لحقوق الإنسان. والحق في المياه والصرف الصحي ضروري للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى منها الحق في السكن اللائق والحصول على مستوى من الصحة والحق في الحياة "

لجنة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
تعليقاً على تقرير المقرر الخاص للصرف الصحي 2010

قائمة المحتويات

1 ملخص تنفيذي

2 نظرة عامة على وضع قطاع المياه في فلسطين

3 المياه في الاتفاقيات الثنائية بين السلطة وإسرائيل

4 الاطار الحقوقي والقانوني الدولي: مكانة المياه في المرجعيات الدولية (المواثيق والقوانين الدولية)

- تعريف الحق في المياه

5 الوضع القانوني الذي يحكم الاراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)

6 نطاق التزام إسرائيل بالقانون الدولي فيما يتعلق بحقوق المياه والصرف الصحي

- 6.1 نطاق التجريم فيما يخص انتهاكات المياه
- 6.2 الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني في المياه في مناطق "ج"
- 6.3 الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المياه والصرف الصحي في منطقة سوسيا
  - 6.3.1 انتهاك حقوق المياه والصرف الصحي
  - 6.3.2 اثر انتهاك حقوق المياه والصرف الصحي على الحقوق الإنسان الأخرى بالتبعية
  - 6.3.3 شهادات سوسيا حول اثر انتهاك المياه من خلال توثيق المجموعات المركزة لأهالي
- 6.4 واقع انتهاكات سلطات الاحتلال للحق في المياه في قطاع غزة
  - 6.4.1 آثار عدوان أيار/ مايو 2021 على قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة
  - 6.4.2 اثر انتهاك حقوق المياه والصرف الصحي على الحقوق الإنسان الأخرى بالتبعية
  - 6.4.3 شهادات سكان قطاع غزة اثر انتهاك المياه من خلال توثيق المجموعات المركزة للأهالي

7 التوصيات..

8 المراجع....

قائمة الخرائط

- **خريطة رقم 1** أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة
- **خريطة رقم 2** تركيز الكلورايد في الخزان الجوفي الساحلي
- **خريطة رقم 3** تركيز النترات في الخزان الجوفي الساحلي
- **خريطة رقم 4** الاعتداءات على الينابيع الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي
- **خريطة رقم 5** الآبار والينابيع الفلسطينية المعزولة خلف جدار الفصل العنصري والمنطقة العزل الشرقية
- **خريطة رقم 6** المنشآت المائية التي تم تدميرها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي
- **خريطة رقم 7** المنشآت المائية التي تم مصادرتها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي
- **خريطة رقم 8** موقع قرية سوسيا

قائمة الجداول

- **جدول رقم 1** حصص المياه للدول المشاطئة لنهر الأردن بناء على خطة جونستون 1955
- **جدول رقم 2** مصادر المياه في فلسطين
- **جدول رقم 3** الاتفاقيات الثنائية بين السلطة وإسرائيل المتعلقة بالمياه
- **جدول رقم 4** الحق في المياه ضمن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
- **جدول رقم 5** تصنيف أراضي الضفة الغربية وفقا لاتفاقية أوسلو2- المرحلة الانتقالية (1995)
- **جدول رقم 6** التوزيع السكاني الفلسطيني بحسب تصنيف أراضي الضفة الغربية وفقا لاتفاقية أوسلو2- المرحلة الانتقالية (1995)
- **جدول رقم 7** رصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المياه بشكل مباشر في مناطق ج في محافظتي بيت لحم والخليل استنادا لتقرير مكتب الدعم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (المناطق المستهدفة في مشروع ماء وأرض)
- **جدول رقم 8** المرجعية المفوضية
- **جدول رقم 9** الأضرار التي ألحقها العدوان بقطاع المياه و الصرف الصحي في بلدية غزة

قائمة الرسوم التوضيحية

- **رسم توضيحي 1** أثر العدوان عام 2021 على البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في قطاع غزة
- **رسم بياني 1** التوزيع غير العادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين
- **رسم بياني 2** المنشآت المتعلقة بالمياه التي تم تدميرها أو مصادرتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي

1 ملخص تنفيذي

تعد المياه حق أساسي لكل فرد، فهي مصدر رئيسي للحياة، فقد أقرت التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان حق الجميع في الحصول على مياه الشرب الكافية والمأمونة وخدمات الصرف الصحي التي تعتبر أهم مورد لبقاء وسلامة وصحة الإنسان. إلا أنه ما تزال هناك طريق طويلة لا بد من اجتيازها قبل الحصول على السيادة الكاملة غير المنقوصة على المصادر المائية ضمن الحدود السياسية للدولة الفلسطينية، وذلك بسبب التباين بين الثوابت الفلسطينية والمواقف والمفاهيم الإسرائيلية، التي ما زالت تحاول إحكام وتوسيع سيطرتها الكاملة على الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مما لا شك فيه أن أجزاء عديدة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط تواجه نقصا حادا في المياه، وهي مشكلة أخذت تتفاقم جراء التغير المناخي واستنزاف مصادر المياه لتغطية احتياجات النمو المتزايد للسكان والتوسع في قطاعي الزراعة والصناعة. كما أن مصادر التلوث المختلفة تسهم بتدهور نوعية المياه في هذه المنطقة. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا يتمثل التحدي أساسا في كمية الموارد المتوفرة، وإنما في أولويات السياسة العامة لدولة إسرائيل. فقد تمكنت إسرائيل بكونها صاحبة النفوذ في المنطقة من انتهاك الحقوق المائية للفلسطينيين. حيث جهدت إسرائيل منذ قيامها واحتلالها للأراضي الفلسطينية على نهب واستنزاف الموارد المائية الفلسطينية دون مراعاة متطلبات وحقوق الفلسطينيين. إن هذه الانتهاكات وغيرها تعكس الموقف الإسرائيلي من القضايا المتعلقة بالمياه، والذي يكمن في إخضاع المصادر المائية للحسابات السياسية والموازين العسكرية للدول القادرة على فرض رأيها لتحقيق مطامعها المائية، وبالتالي نجد أن توزيع الحصص الحالية لمصادر المياه المشتركة بين فلسطين وإسرائيل غير متكافئة، ولم تتم بناء على اتفاقيات أو خطط عادلة وإنما هي وليدة صراع القوى والنفوذ بين الدول.

فلقد أدرك الإسرائيليون أهمية توفر المياه لتحقيق أطماعهم الرامية لإنشاء دولتهم في فلسطين، وهكذا شرعت دولة إسرائيل منذ تأسيسها بالعمل على الخطوات العملية الكفيلة بضمان تحكمها بمصادر المياه في المنطقة، فقامت بتنصيب نفسها مفوضا اتليميا للمياه، منتهكة بذلك الحقوق المائية للفلسطينيين ومتجاهلة حقوق أصحاب المياه الأصليين. فإسرائيل عملت على إحكام وتوسيع سيطرتها على المصادر المائية في المنطقة منذ احتلالها لمرتفعات الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية في العام 1967، وقامت بفرض حقائق جديدة على الأرض من خلال استبدال القوانين المعمول بها بأوامر عسكرية والتي بدورها حدت من قدرة الفلسطينيين على استخدام مياههم وتطويرها، وفي المقابل أعطت حق التصرف في هذه المصادر ووضعتها تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي(). كما أعلنت الأراضي المحاذية لنهر الأردن مناطق عسكرية مغلقة وحرمت الفلسطينيين من حقهم الشرعي في استغلال مياه النهر، على الرغم من كون هذا النهر مصدرا مائيا مشتركا بين إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن وفلسطين، إلا انه يتم استغلال مياهه بشكل يتنافى مع القانون الدولي للمياه.

ومن ناحية أخرى وبالرغم مرور أكثر من 27 عام على توقيع اتفاقية أوسلوا الثانية بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي في عام 1995 للاستفادة من الموارد المائية بشكل عادل-حيث أقر الاتفاق بالحقوق المائية الفلسطينية "البند 1 من الفقرة 40 والذي ينص على: تعترف فيه إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينيين حيث سيتم التفاوض حول تلك الحقوق والتوصل إلى تسوية بشأنها خلال مفاوضات الوضع النهائي والتي تتعلق بمختلف مصادر المياه- مازالت إسرائيل مستمرة في تعنتها وضربها بعرض الحائط القرارات الدولية المتعلقة بسيادة الشعب الفلسطيني على مصادره المائية فهي تصر وترفض الحديث في موضوع الحقوق المائية الفلسطينية بل تسعى الى استبدال هذه الحقوق بالاحتياجات الآنية للفلسطينيين. وايضا تقوم إسرائيل باستغلال ظاهرة التغير المناخي لتبرير سياستها المائية في المنطقة وبالتالي عدم منح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة في المياه وتثبيت سيطرتها على مصادر المياه الفلسطينية.

وبرغم الاستنزاف والنهب المنظم للمقدرات المائية للشعب الفلسطيني، لم تتوقف إسرائيل عن القيام بجرائم وانتهاكات تخضع لآليات المحاسبة الدولية طبقاً للقوانين الدولية باتخاذ المياه كأحد الطرق للضغط على الفلسطينيين للتخلي عن اراضيهم او التهجير قسرًا تحديدا في المناطق المصنفة (ج) للسيطرة عليها وضمها من أجل التوسع الاستيطاني. اما في قطاع غزة فيظهر ذلك جليا من خلال العدوان المتكرر حيث وضعت سلطات الاحتلال مرافق البنية التحتية لقطاعي المياه والصرف الصحي في دائرة الاستهداف. فقد تعرضت هذه المرافق لأضرار جزئية أو لتدمير كامل، بما فيها آبار المياه وشبكات ومحطات الصرف الصحي.

ويهدف هذا التقرير الى رصد الانتهاكات الإسرائيلية في الحق في المياه وارتباط هذه الانتهاكات بحقوق الإنسان الأخرى والتي نظمتها الاتفاقيات الحقوقية الدولية والموقعة عليها دولة إسرائيل وعلى وجه الخصوص تلك الحقوق المتعلقة بالصحة والتعليم والتنقل والحماية. وقد تم اعداد هذا التقرير استنادا الى منهجية الرصد والتوثيق الحقوقي المباشر وذلك من خلال العمل الميداني وجمع المعلومات باستخدام الاستبيانات المتخصصة والمجموعات المركزة (البؤرية) وذلك ضمن مشروع ماء وأرض. كما اعتمد التقرير على التوثيق النوعي لضحايا الانتهاكات عن طريق شهادات مشفوعة بالقسم اضافة الى التوثيق الكمي لمجمل الحالات وذلك من أجل ابراز حجم وطبيعة الانتهاك للحق في المياه والصرف الصحي وأثره على مجمل حقوق الإنسان الأخرى. كما تم ايضا الاستناد في عملية التوثيق الى التقارير الحقوقية الوطنية والدولية.

واستهدف التقرير المناطق المصنفة (ج) في جنوب الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وذلك من أجل تسليط الضوء على هذه المناطق التي تعاني من انتهاكات مباشرة للحقوق المائية من خلال سياسة الاحتلال الممنهجة والمتمثلة بتدمير البنية التحتية للمياه وحرمان المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الوصول إلى المصادر المائية في المقابل، وفضلا عن الحد من هذه السياسات وتوفير المياه لهذه المناطق بموجب تطبيق القانون الدولي الإنساني في فلسطين وكافة الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان. تقوم إسرائيل بخدمة مصالحها ومستوطناتها غير الشرعية. وسيستعرض التقرير شمول أثر انتهاك حق المياه بالمظلة الحقوقية وارتباطه بها بالإضافة الى قياس مدى امتداد أثره عليها.

2 نظرة عامة على وضع قطاع المياه في فلسطين

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنّ هناك حوالي (13.8) مليون فلسطيني في العالم حتى منتصف العام 2021م، منهم نحو (5.23) مليون فلسطيني يعيشون في دولة فلسطين. ويبلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر حوالي (3.12) مليون نسمة، منهم 1.59 مليون ذكر و1.53 مليون أنثى بينما يقدّر عدد سكان قطاع غزة بحوالي (2.11) مليون نسمة، منهم 1.07 مليون ذكر و1.04 مليون أنثى (2). اما فلسطينيين 48 فيبلغ عدد سكانهم حوالي 1.67 مليون نسمة. تتوفر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة من مصدرين أساسيين هما المياه السطحية المتمثلة بنهر الأردن والمياه الجوفية المتمثلة بالحوض الساحلي في قطاع غزة وأحواض الضفة الغربية التي تتشكل من ثلاثة أحواض رئيسية وهي الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي والحوض الشرقي (خريطة رقم 1). ولكن في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة على مياه نهر الأردن أصبحت المياه الجوفية هي المصدر الأساسي والوحيد للمياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خريطة رقم 1: أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة

وعلى الرغم من كون نهر الأردن مصدرا مائيا مشتركا بين إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن وفلسطين، إلا انه يتم استغلال مياهه بشكل يتنافى مع قانون المياه الدولي وذلك بسبب هيمنة إسرائيل على مصادر المياه المشتركة في المنطقة لسد احتياجاتها المائية دون مراعاة متطلبات الدول المشاطئة الأخرى. فلقد تمكنت إسرائيل بكونها صاحبة النفوذ في المنطقة من انتهاك الحقوق المائية للدول المشاطئة لنهر الأردن وخاصة الحقوق الفلسطينية التي اتضحت من خلال خطة جونستون التي دعت إلى إنشاء قناة الغور الغربية لتزويد الفلسطينيين بحصتهم من مياه هذا النهر والتي تقدر بحوالي 250 مليون متر مكعب في السنة. وعلى الرغم من أن خطة جونستون حظيت بموافقة اللجان الفنية للدول المشاطئة إلا أنها لم تطبق على أرض الواقع وتم استغلال مياه نهر الأردن من خلال مشاريع نفذت بشكل أحادي الجانب دون الالتزام بالحصص المائية التي تم تحديدها (جدول رقم 1). ومن أبرز هذه المشاريع الناقل القُطري الإسرائيلي الذي تقوم إسرائيل من خلاله بتحويل المياه من بحيرة طبرية إلى صحراء النقب إضافة إلى قناة الغور الشرقية الأردنية مما تسبب بانخفاض كمية المياه المتصرفة في النهر من 1250 مليون م3 في السنة في بداية الخمسينات إلى ما لا يزيد عن 50 مليون م3 في السنة من المياه ذات الجودة المتدنية والملوحة العالية.

الدولة	حصة المياه (م م³ / السنة)	الاستخدام الحالي (م م³ / السنة)	الفرق (م م³ / السنة)
سوريا	132	153	21+
لبنان	35	7	28-
الأردن	720	480	240-
إسرائيل	400	647	247+
فلسطين	250	0	250-

جدول 1: حصص المياه للدول المشاطئة لنهر الأردن بناء على خطة جونستون 1955 م.

يعد استنزاف مصادر المياه والتغير المناخي من العوامل المؤثرة على وفرة المياه في فلسطين. غير أن الأطماع والانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المائية الفلسطينية هي العامل الاساسي الذي يؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من حقهم الطبيعي في مياههم. فإسرائيل منذ احتلالها لفلسطين عملت على إحكام وتوسيع سيطرتها على المصادر المائية من خلال فرض قيود على استخدام المياه من قبل الفلسطينيين وحرمانهم من حقهم الشرعي في استغلال مياه نهر الاردن والبحر الميت.

كما إن الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية لا تقف عند هذا الحد فهي تتضح أيضا من خلال الإخلال بالاتفاقات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، حيث لم يتم تحقيق الأهداف التي نصت عليها هذه الاتفاقية بل على العكس تفاقمت أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإسرائيل لم تتقيد بتنفيذ التزاماتها بل أمعنت من خلال عدم تنفيذها لهذا الاستحقاق إلى انتهاك الحقوق المائية الفلسطينية وتلكؤها في مفاوضات الحل الدائم من جهة، واتخاذها لإجراءات أحادية الجانب اتجاه الفلسطينيين من جهة ثانية.

إن أزمة المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا تتمثل في كمية الموارد المتوفرة فقط، وإنما في أولويات السياسة العامة لدولة إسرائيل، حيث تم تقيد الحصة الفلسطينية من المياه والتي لم تتغير منذ توقيع اتفاقية أوسلو والتي تبلغ 118 مليون م3 حسب الاتفاقية وذلك بالرغم من تضاعف عدد السكان من عام 1994 الى عام 2021 بالإضافة الى الاحتياجات في القطاعات التنموية الأخرى كزراعة والصناعة. حيث تستمر إسرائيل باستنزاف ما يقارب 85% من كمية المياه المتجددة سنويا في الأحواض الجوفية بينما لا تتعدى كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون 15% من هذه الكمية المتجددة (جدول 2).

ان استمرار إسرائيل بحرمان الفلسطينيين من مصادرهم المائية وانتهاك حقوقهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وخصوصا في المناطق المصنفة (ج) في محافظات القدس وبيت لحم والخليل ستجعل منهم غير قادرين على البقاء والصمود، كما ستجعل منهم زبائن يشترون مياههم من دولة الاحتلال.

مصدر المياه	المعدل /مليون متر مكعب سنويا (م م٣)***	ملاحظات
معدل استخراج المياه من الحوض الشمال الشرقي، والحوض الشرقي، والحوض الغربي *- الضفة الغربية	113-160	في عام 2019 بلغت كمية المياه المستخرجة من هذه الاحواض 133 م٣
معدل استخراج المياه من الحوض الساحلي ** في قطاع غزة	167-170	[illegible]
كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية	86.2	يتم الشراء لسد العجز وتوفير الكميات الإضافية من المياه
الأودية	165	لا يتم استغلال هذه الكميات بشكل المطلوب
نهر الأردن	250-300	تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة
* تتراوح معدلات التغذية المتجددة السنوية لهذه الأحواض ما بين 778-816 مليون م٣		
**يتجدد سنوياً بمقدار 55-60 مليون م٣		
*** للأعوام 2017-2018-2019		

جدول 2: مصادر المياه في فلسطين

ويتجسد التباين الكبير في توفر مصادر المياه بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل من خلال كمية المياه التي يستهلكها المواطن/والمستوطن الإسرائيلي، والتي تقدر بحوالي سبعة أضعاف الكمية التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني. فنصيب الفرد الفلسطيني من المياه لا يتعدى 80 لتر في اليوم، ومن جدير ذكره الى وجود تفاوت كبير في معدلات التزويد في التجمعات الفلسطينية، والتي قد تصل حصة الفرد فيها الى 50 لتراً وحتى الى ما دون 15 لتراً في اليوم، والذي يعتبر متدنيا مقارنة مع الحد الأدنى الموصى به عالميا وهو 100 لتر للفرد في اليوم

(الرسم البياني رقم 1).

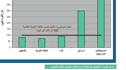

رسم بياني 1: التوزيع غير العادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين

ونتيجة لسياسة إسرائيل العالية هذه اتسعت الفجوة بين كمية المياه المتاحة وحجم الطلب المتزايد على المياه نتيجة زيادة عدد السكان والتطور الحضري في كافة المناطق الفلسطينية. فما زالت معظم المناطق الفلسطينية تعاني من نقص كبير في كمية المياه المزودة لها. فخلال عام 2019 بلغت كمية المياه المزودة للفلسطينيين في كافة محافظات الضفة الغربية حوالي 119 مليون متر مكعب اما في قطاع غزة فبلغت 108 مليون متر مكعب. في حين تقدر كمية المياه المطلوبة بحوالي 149.2 مليون متر مكعب في الضفة و110.6 مليون متر مكعب في قطاع غزة وذلك استنادا إلى الحد الأدنى الموصى به عالميا (100) لتر في اليوم. وهذا يعني ان العجز الفعلي في كمية المياه المزودة زاد عن 64.0 مليون متر مكعب و53.8 مليون متر مكعب في الضفة وقطاع غزة على التوالي. ومن الملاحظ ان مصادر المياه الذاتية لا تكفي لتزويد السكان بالكميات المطلوبة. لذلك تلجأ سلطة المياه الفلسطينية إلى شراء كميات إضافية من المياه من شركة المياه الإسرائيلية (مكوروت) لسد العجز في كمية المياه المزودة. حيث شكلت ما يزيد عن 37% من المجموع الكلي للمياه المزودة في عام 2019.

اكد التقرير الذي اصدرته منظمة العفو الدولية هذا العام 2022 (نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين) على التفاوت الصارخ بين الفلسطينيين وبين المستوطنين الإسرائيلي الذين يعيشون في المستوطنات الإسرائيلية في كمية المياه التي يتم استهلاكها والتي تصل الى نحو ستة أضعاف الكمية التي يستهلكها الفلسطينيون. ويأتي هذا نتيجة سيطرة إسرائيل على موارد المياه والبنية التحتية المرتبطة بالمياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن ناحية أخرى، وفي حين يملك الإسرائيليين بنية تحتية جيدة، يعاني الفلسطينيين من أجل الحصول على مستوى أدنى من البنية التحتية والخدمات الأساسية، فما زال هناك تجمعات فلسطينية وخصوصا في المنطقة المصنفة ج في الضفة الغربية يفتقرون إلى مصادر المياه وشبكات المياه العامة، حيث يعتمد سكان هذه التجمعات في سد احتياجاتهم من المياه على الوسائل التقليدية للحصول على المياه مثل شراء المياه بالصهاريج أو جمع مياه الأمطار أو استخدام الينابيع المجاورة، فها نحن في عام 2021 ومازال هناك 10 تجمعات فلسطينية يقطنها ما يقارب25 الف نسمة غير مخدومة بشبكات مياه.

وعند الحديث عن واقع المياه في قطاع غزة على وجه التحديد فتكمن المشكلة الحقيقية في مياه غزة في نوعيتها وجودتها، حيث تؤكد سلطة المياه الفلسطينية أنّ نسبة (97.6%) من إجمالي المياه المتوفرة لسكان قطاع غزة من الخزان الجوفي لا تتطابق مع معايير منظمة الصحة العالمية، وأنّ (8) آبار جوفية فقط صالحة للشرب بكمية انتاج تقدّر بـ(2,285,493) متر مكعب. وأدى استنزاف مياه الخزان الجوفي في قطاع غزة إلى تدفق مياه البحر إلى أجزاء كبيرة منه، ونتيجة لذلك ازدادت معدلات الملوحة في مياه الخزان الجوفي، وبلغت حدوداً غير مقبولة، تزيد عن تركيز (250) ملجم/ لتر الذي أقرته منظمة الصحة العالمية لنسب الكلوريد في المياه، حيث يتراوح معدل تركيزه في خزان القطاع بين (200-1000) ملجم/ لتر من الكلوريد، ومن المتوقع زيادتها مع استمرار تضوب مياه الخزان الجوفي (خريطة رقم 2). اما نسب النترات فتراوحت ما بين (100 إلى 200 ملجم/ لتر) خلال العام 2020م، وهي تركيزات عالية جاءت بفعل تسرّب المياه العادمة من شبكة الصرف الصحي إلى الخزان الجوفي، وبذلك تكون هذه التركيزات تجاوزت الحد المسموح به وفق منظمة الصحة العالمية والمقدّر بـ(50 ملجم/ لتر) (خريطة 3 رقم).

ومن ناحية اخرى، فان منع وصول الوقود والأدوات بسبب الإغلاق الطويل المفروض على قطاع غزة ادى الى اضعاف قدرة (25) من مزودي المياه والصرف الصحي والنظافة على تقديم كميات كافية من المياه الامر الذي أدى الى أن أكثر من (1.1) مليون فلسطيني في غزة لم يتمكنوا من الحصول على المياه بكميات كافية

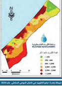

خريطة رقم 2: تركيز الكلوريد في الخزان الجوفي الساحلي عام 2020

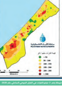

خريطة رقم 3: تركيز النترات في الخزان الجوفي الساحلي عام 2020

وفي سياق توثيق أضرار العدوان، فقد أكدت مجموعة العمل الخاصة بتقييم أضرار قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية إلى أن حوالي (290) موقع تم تدميره بشكل جزئي أو كلي، وأن قرابة (170) موقعاً للبنية التحتية للمياه تضررت، وأثر ذلك سلباً على انتاج وخدمات المياه لأكثر من (800 ألف نسمة) في قطاع غزة، وانخفض نصيب الفرد من المياه لحوالي (30%). كما تأثرت معظم مواقع البنية التحتية لمياه الصرف الصحي البالغ عددها (110) موقع.

اما في الضفة الغربية قامت سلطات الاحتلال بهدم ومصادرة على ما يقارب 66 منشأة مائية في عام 2021 والتي أثرت على قدرة ما يقارب 660 شخص بشكل مباشر في الحصول على المياه وسد احتياجاتهم اليومية منها للأغراض المنزلية والاغراض الأخرى(الرسم البياني رقم 2).

رسم بياني 2 : المنشآت المتعلقة بالمياه التي تم تدميرها او مصادرتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي (5)

ومن ناحية اخرى فان اعتداءات المستوطنين المتكررة على اكثر من 56 نبعا من ينابيع المياه الفلسطينية في الضفة الغربية تشكل خرقا واضحا للقانون الدولي وانتهاك للحقوق المائية الفلسطينية. وبحسب تقرير الذي اصدره مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة في الارض الفلسطينية المحتلة عام 2012 "تأثير استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على ينابيع المياه الفلسطينية على الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين" اشار الى انه تم الاستيلاء على 30 نبعا والسيطرة عليها بشكل كامل وبالتالي اصبح الفلسطينيون غير قادرين على الوصول الى هذه الينابيع بالرغم ان ملكيتها تعود لهم (خريطة رقم 4).

وتجدر الاشارة الى ان ينابيع المياه تعتبر من اهم المصادر المائية الفلسطينية سواء للاستخدام المنزلي او الزراعي، حيث بلغ التدفق السنوي لمياه الينابيع في عام 2019 حوالي 40.6 مليون متر مكعب (لا يشمل هذا الرقم مجموعة ينابيع الفشخة) وبذلك يكون الهدف الاساسي من الاستيلاء عليها هو بقصد مصادرة الاراضي من أجل التوسع الاستيطاني وحرمان الفلسطينيين من حقهم في المياه.(6)

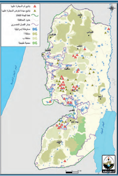

خريطة رقم 6: الاعتداءات على الينابيع الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي (أريج، 2012)

أما على صعيد تطوير وإدارة مصادر المياه فلم تتمكن السلطة الفلسطينية من إدارة مصادرها بشكل متكامل في ظل الظروف الراهنة. فبحسب المادة 40 من اتفاقية أوسلو تخضع جميع المشاريع التطويرية لقطاعي المياه والصرف الصحي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة لموافقة لجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة. غير أن هذه اللجنة ومنذ تشكيلها تعرضت لانتقادات عديدة، حيث أن القرار النهائي في المناطق الفلسطينية المحتلة خاصة مناطق (ب) و (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية يرجع وبشكل نهائي إلى ضابط المياه الموجود في الإدارة المدنية الإسرائيلية والذي يستند بقراراته على مرجعية إدارات إسرائيلية للموافقة على أي مشروع وعليه فقد تم منع الجانب الفلسطيني من تنفيذ التزاماته. في حين لا تحتاج مشاريع المياه الإسرائيلية للمستوطنات الغير قانونية في المناطق الفلسطينية إلى موافقة لجنة المياه المشتركة، حيث احتفظت إسرائيل بمسئولياتها عن شبكات المياه والصرف في مستوطنات الضفة الغربية أثناء الفترة الانتقالية. كما اشترطت إسرائيل الموافقة على المشاريع الفلسطينية بموافقة الفلسطينيّين على مشاريع المستوطنات في الضفّة الغربيّة، وهو ما اعتبره الفلسطينيّون محاولة لشرعنة الاستيطان. ولهذه الاسباب قررت سلطة المياه الفلسطينية تعطيل اعمال اللجنة المشتركة في عام 2010. ونتيجة لذلك توقّف العمل في عدد كبير من المشاريع الحالية والتي تجاوز عددها في ذلك الحين الى اكثر من 95 مشروع في عدد من التجمّعات السكانيّة الفلسطينيّة. وفي عام 2017 عادت واستأنفت اللجنة المشتركة اعمالها بعد انقطاع دام لأكثر من سبع سنوات وذلك بعد توقيع اتفاقية في كانون الثاني من نفس العام بين منسّق أعمال الحكومة الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة ووزير الشؤون المدنيّة الفلسطينيّة وبمشاركة رئيسي سلطتي المياه الإسرائيليّة والفلسطينيّة. حيث تم الاتفاق ان تعمل اللجنة وفق آليّة عمل جديدة بهدف الإسراع في تنفيذ مشاريع البنية التحتيّة في الضفّة الغربيّة.

والرغم من توقيع الاتفاقية واستئناف اجتماعات اللجنة المشتركة، مازال تنفيذ المشاريع المياه في المناطق المصنفة "ج" مرهوناً بموافقة الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة. بالإضافة الى ذلك اكدت اسرائيل في هذه الاتفاقية على عدم احقية العمل في مناطق "ج" من قبل الفلسطينيين لأنها مناطق ما زالت قابعة تحت سيطرتها.

ومن ناحية أخرى فان القيود الأمنية والعسكرية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية تشكل عائقا حقيقيا أمام قدرة الفلسطينيين على إدارة واستخدام مصادرهم المائية. فجدار العزل الذي يبتلع 13% من مساحة الضفة الغربية بما في ذلك من آبار المياه الفلسطينية والينابيع ادى الى منع استخدام هذه الآبار من قبل الفلسطينيين وفرض قيود صارمة على استخدامها. حيث تم عزل 31 بئر ارتوازي بتصريف سنوي مقداره 4.5 مليون متر مكعب. وهذا بالإضافة إلى سيطرتها على منطقة العزل الشرقية التي اعلنت إسرائيل عن اجزاء كبيرة منها محميات طبيعية ومناطق عسكرية مغلقة، والتي تضم 105ما يقارب بئر ارتوازي و30 نبع. وبالتالي فإن انعدام التنسيق والممارسات التي تقوم بها لجنة المياه المشتركة والقوانين التي تضعها الإدارة المدنية على التخطيط والاستثمار بالإضافة إلى القيود الأمنية والعسكرية التي تفرضها إسرائيل أدت إلى تدهور الوضع المائي وعدم القدرة على تطوير مصادر المياه وتقديم الخدمات للسكان الفلسطينيين. (خريطة 5)

وفي سياق متصل تطرق تقرير منظمة العفو الدولية (نظام الفصل العنصري) أبارتهايد الى الطريقة الممنهجة وغير القانونية التي قامت بها السلطات الإسرائيلية من أجل الاستيلاء على الموارد الطبيعية الفلسطينية وذلك في سبيل المنفعة الاقتصادية للمواطنين الإسرائيليين و المستوطنين الذي يعيشون في المستوطنات، الامر الذي يعتبر انتهاكا للقانون الدولي. وتابع التقرير الحديث عن استغلال إسرائيل للموارد الفلسطينية الطبيعية من أراض زراعية خصبة ومياه وغاز وأحجار ومعادن البحر الميت، الذي بدوره أن يحرم الفلسطينيين من إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى مواردهم أو الفرصة ادارتها وتنميتها والانتفاع بها. ويعرقل ذلك بشدة إمكانية وصولهم إلى سُبل كسب الرزق وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في الغذاء والحق في مستوى معيشي ملائم.

خريطة رقم 5: الآبار والينابيع الفلسطينية المعزولة خلف جدار الفصل العنصري والمنطقة العزل الشرقية (أريج، 2021)

3 المياه في الاتفاقيات الثنائية بين السلطة وإسرائيل[7]

الاتفاق	المادة	النص
اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو 1 الموقعة في 13 أيلول من عام 1993	المادة رقم 7	أن المجلس الفلسطيني فور تنصيبه سيقوم بإنشاء سلطة إدارة المياه
	المادة رقم "11"	إنشاء لجنة اقتصادية فلسطينية - إسرائيلية للتعاون من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة بإعلان المبادئ (ملحق رقم 3 و 4) فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
	الملحق رقم "3"، البند رقم 1	التعاون في مجال المياه وتطويرها وإنشاء خطة من الطرفين، تستخلص معلومات الدراسات وخطة حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة، أثناء وبعد المرحلة الانتقالية.
اتفاقية "غزة وأريحا" وملاحقهما الموقعة في أيار من 1994.	الملحق الثاني، المادة 2، البند "أ"	ستقوم السلطة الفلسطينية بتشغيل وإدارة وتنمية كافة شبكات وموارد المياه والصرف الصحي بطريقة تحول دون حدوث أي ضرر لموارد المياه.
	الملحق الثاني، المادة 2، البند "ب"	يستثنى شركة " ماكوروت"، حيث يقول: "ستستمر شركة مياه ماكوروت في تشغيل وإدارة شبكات المياه القائمة التي تزود المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية بالمياه وشبكات وموارد المياه داخلها".
	الملحق الثاني، المادة 2، البند "ج"	"تمر كافة عمليات الحفر من موارد المياه في المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية وفق الكميات الحالية لمياه الشرب ومياه الري، مقابل ذلك على السلطة الفلسطينية أن تؤثر على الكميات بصورة سلبية".
اتفاقية "أوسلو" الثانية 1995	المادة "40" تم استخدام هذه الاتفاقية المؤقتة كأساس لوضع الخطط الخاصة بقطاع المياه وتنفيذ المشاريع خلال "الفترة المرحلية" والتي أعلنت إعلان المبادئ حيث تم تأجيل البت في حقوق المياه إلى مفاوضات الوضع النهائي	تعترف إسرائيل بالحقوق المائية الفلسطينية، وسوف يتم التفاوض حول تلك الحقوق والتوصل إلى تسوية بشأنها خلال مفاوضات الوضع النهائي لحل المياه بمختلف مصادر المياه.
		يعترف الجانب الإسرائيلي أن الاحتياجات الحالية للشعب الفلسطيني من المياه للأغراض المنزلية من 70 إلى 80 مليون متر مكعب سنوياً وزيادة حصة المياه المخصصة للفلسطينيين خلال المرحلة الانتقالية إلى 28.6 مليون متر مكعب سنوياً.
		تشكيل لجنة مشتركة لها مهام محددة تتخذ قراراتها بالإجماع، لكن الطرفين غير متكافئين في الصلاحيات ويحق للإسرائيليين وحق الرقابة. ويحق للفلسطينيين من الحصول على موافقة اللجنة على أي مشروع يتعلق بالمياه، بالإضافة إلى موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية في مشروع في المنطقة "ج" وهو أمر لا ينطبق على الإسرائيليين.
		تم تقدير الكميات المستخدمة حالياً من مخزون المياه في الخط وأن المياه الفائضة بحوض تطويرها من الحوض الشرقي لإيجاد مصادر أخرى يتفق عليها الطرفين داخل الخطة الجوفية.

جدول 3: الاتفاقيات الثنائية بين السلطة وإسرائيل المتعلقة بالمياه

فبالرغم من مرور اكثر من 27 عام على توقيع اتفاقيات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي في عام 1995 (جدول 2) وبرعاية الدول الكبرى والأمم المتحدة للاستفادة من الموارد المائية بشكل عادل إلا أن إسرائيل لم تلتزم بما ورد في هذه الاتفاقيات وما زالت مستمرة في تجاوزاتها وانتهاكاتها للحقوق المائية الفلسطينية

4 الاطار الحقوقي والقانوني الدولي

مكانة المياه في المرجعيات الدولية (المواثيق والقوانين الدولية)

تنقسم المعايير الدولية التي تحكم الحق في المياه والصرف الصحي الى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويتمايز كل منهما من حيث التطبيق والحماية بحسب وضعية وظروف الحق الذي يحميه.

القانون الدولي لحقوق الإنسان: يقوم بتوفير الحماية لحقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم الأساسية من الانتهاكات التي قد يتعرضون لها من قبل الدول والسلطات المختلفة، كما يرتب التزامات على عاتق الدول بصيانة وحماية وانفاذ الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان والتي وقعت عليها تلك الدول. وبرغم تنوع الاتفاقيات الحقوقية الا ان ما يميز القانون الدولي لحقوق الإنسان هو الترابط الشديد بين الحقوق من حيث الأثر الذي يمتد بتطبيقه وصيانته على باقي الحقوق.

القانون الدولي الإنساني: هو ذلك الفرع من فروع القانون الدولي المعاصر الذي يهدف إلى حماية حقوق ضحايا النزاعات المسلحة من ويلات الحروب.

تعتبر الاتفاقيات الاقليمية بمثابة القواعد الدولية التي تؤكد على الحق في المياه وتعزز مكانته في التشريع الدولي حتى وإن لم يخضع اقليم ما للنطاق الاقليمي لهذه الاتفاقيات

وكان في الماضي متفقاً أنّ هذين الفرعين لا يسريان بالتزامن مع بعضهما. حيث يسري القانون الإنساني الدولي في أوقات النزاعات المسلّحة وفي زمن الاحتلال ويسري قانون حقوق الإنسان في أوقات السّلم. ولكن في السنوات الأخيرة تغيّرت التصوّرات الفصائلية المتّبعة فتلاشى التغاير والتمييز بين الفرعين أعلاه. فالمتّبع اليوم أنّ أحكام قوانين حقوق الإنسان يستمرّ سريانها أيضًا في أوقات الحرب وفي زمن الاحتلال بالتّوازي مع سريان أحكام القانون الإنساني الدولي. لأنّ الحماية التي يوفّرها القانون الإنساني الدوليّ للمواطنين وضحايا الحرب أضيق من تلك التي يوفّرها قانون حقوق الإنسان. وعليه يوسّع التصوّر الجديد بقدر ملحوظ نطاق حماية المواطنين في أوقات النزاعات المسلّحة وفي الحالات الاستثنائية التي تتناقض فيها أحكام القانون الإنساني مع أحكام قانون حقوق الإنسان أثناء القتال في سياق نزاع مسلّح - فجرى التوافق على أن تكون الأفضلية لأحكام قانون حقوق الإنسان[8]

إن دولة الاحتلال الإسرائيلي قد وقعت على العديد من الاتفاقيات الحقوقية والتزمت بتفعيلها وصيانة الحقوق التي تضمنها تلك الاتفاقيات. وفي المقابل يحدّد القانون الدولي الإطار المعياريّ الذي ينبغي لإسرائيل أن تلتزم به في ممارساتها داخل المناطق المحتلّة.

وقبل ان نشرع في توضيح الالتزامات والواجبات التي تقوم على سلطة الاحتلال فيما يتعلق بالحق في المياه لابد ان نعرض كافة المعايير الدولية التي تحكم الحق في المياه ضمن المنظومة الدولية. فعلما عندما نتحدث عن الحق في المياه ضمن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان نجد انه وعلى الرغم من ان القانون الدولي لحقوق الإنسان لم ينظم او يدرج اتفاقية حقوقية محددة تعنى بتنظيم الحق في المياه والصرف الصحي الا ان ذلك لم يمنعه من ان ينظم ويشمل ذلك الحق بمعايير تنظيمية ضمن اتفاقيات اخرى يأتي على رأسها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي عملت لجنة العهد على اضباغ الصفة الحقوقية على حقوق المياه ضمن تعليقاتها. كما ورتب القانون الدولي لحقوق الإنسان عدة التزامات تقع على عاتق الدول لتضمن امكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة للاستخدامات الشخصية والمنزلية. وتقتضي هذه الالتزامات أيضاً من الدول أن تكفل تدريجياً سبل الوصول إلى الصرف الصحي الملائم، بوصفه عنصراً أساسياً لكرامة الإنسان وخصوصيته، على أن تحمي أيضاً نوعية إمدادات مياه الشرب ومواردها.

يقع نطاق الالتزام بحماية حقوق المياه في حالة الحرب على عاتق الاحتلال اتجاه الاقليم المحتل. وان الانتهاكات التي ارتكبها دولة الاحتلال اتجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة يجب ان يتم تجريمها من خلال القانون الدولي الانساني. فجرائم الاحتلال لا تسقط بالتقادم فالمرجعيات الدولية تكفل هذا الحق من خلال اتخاذ كافة سبل العدالة والانتصاف لضحاياها.

وكون الحق في المياه والصرف الصحي احد الحقوق ذات الأثر المباشر على حياة الإنسان وكرامته وايضا يمتد أثره الى حقوق الإنسان الأخرى ذات التبعية. ضمنت بعض الاتفاقيات الحقوقية هذا الحق كأساس وهو ما ظهر جلياً في معاهدات حقوق الإنسان التي تترتب عليها التزامات متعلقة بإمكانيات الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. والواضح من سياق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي وسياساتها تجاه الأراضي الفلسطينية، أنها لم تلتزم بقواعد القانون الدولي الإنساني (جدول 4). وتجدر الاشارة الى ان تنظيم الحق في المياه في اعمال اللجان المنظمة للاتفاقيات تفسيراً وايضاحاً لضرورة اصباغ الحق في المياه بالصبغة الحقوقية كحق اساسي ولو لم يتم تنظيمها كحق مستقل لضمان التزام الدول به وصيانته.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	المادة 14 الفقرة 2	تكفل الدول الأطراف للمرأة الحق في "التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بـ (...) الإمداد بالماء"
اتفاقية حقوق الطفل المتحدة	المادة 24	[illegible]
	المادة (27) فقرة 3	[illegible]
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	المادة 28	[illegible]

أعمال اللجان التابعة للأمم المتحدة في تعزيز الحق في المياه

لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 2002	التعليق العام رقم 15 بشأن الحق في المياه	[illegible]
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان 2006	[illegible]	[illegible]
مجلس حقوق الإنسان عام 2008		[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	المادة (2/1)	[illegible]

الاتفاقيات الحقوقية الإقليمية

[illegible]		[illegible]
البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1988)	(المادة 11-1)	"لكل شخص الحق في أن يعيش في بيئة صحية وفي أن يحصل على الخدمات العامة الأساسية"
الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004	(المادة 39)	[illegible]
[illegible]		أن تتخذ الدول الأطراف تدابير مناسبة لإتاحة سبل الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي وحماية الموارد المائية المستخدمة كمصادر لمياه الشرب من التلوث
[illegible]		على أن تسعى دولها المتعاقدة لأن تضمن لسكانها إمدادات كافية ومستمرة من المياه المناسبة".

الحق في المياه ضمن القانون الدولي الإنساني: يوفر القانون الدولي الإنساني الحماية لإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي في ظل ظروف النزاعات المسلحة حيث نظم القانون الدولي الإنساني ذلك من خلال:

اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949) الخاصة بالمياه	المادة (49)	[illegible]
	المادة (53)	[illegible]
اتفاقيات لاهاي (1899 – 1907)	[illegible]	[illegible]
	المادة (46)	[illegible]
	المادة (47)	يحظر السلب حظرًا تامًا
	المادة (55)	[illegible]

جدول 4: الحق في المياه ضمن القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

4.1 تعريف الحق في المياه

ان الحق في المياه لم يحظ بتعريف وتنظيم مستقل مثل سائر الحقوق الأخرى وذلك بالرغم من انه ومنذ تصنيف الحقوق خلال الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والتطور الذي لحق بجميع الحقوق الدولية وكافة فروعها وما افرزته من اتفاقيات متعددة لحماية هذه الحقوق، حيث ان الحق في المياه جاء بشكل ضمني دون ان يتم اعطاءه تعريف محدد يوضح ماهيته. ان عدم الاعتراف بالحق بالمياه كحق مستقل وتجاهله في الاعلان العالمي لم يكن مجرد صدفة بل كان بسبب سيطرة الدول المُستعمرة وهيمنتها في ذلك الوقت. وبعد صدور العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في عام 1966 تم ادراج جملة من الحقوق التي نص عليها العهد والتي لا يمكن الاستغناء عنها لإعمال الحق في المياه. ومع التطور وزيادة الوعي الحقوقي وادراك المجتمع الدولي الاهمية الكبرى لحق المياه والصرف الصحي تم ادراجه صراحة في المعاهدات الحديثة كضمان للحقوق الأخرى التي ضمنتها المعاهدات مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة. قبل ذلك كان الاستناد الى الحق في المياه يأتي تبعاً للتعليق العام رقم 15 للجنة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي صدر عام 2002 والتي اتجهت الى تفسير العهد الدولي وتوضيح المعايير والالتزامات التي تقع على الدول. وعليه اصدرت اللجنة لضمان الحق في المياه مرة اخرى تعليقا عام 2009 على تقرير المقرر الخاص بشأن الالتزامات التي تقع على الدول فيما يتعلق بموضوع الصرف الصحي.

> **حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي مستمد من الحق في مستوى معيشي لائق ويرتبط ارتباطاً لا انفصام له بالحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، فضلاً عن الحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية" . مجلس حقوق الإنسان**

وأعيد التأكيد على إقرار الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي كواحد من حقوق الإنسان عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2010 وايضا عن طريق مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2013. وبالرغم من هذا التأكيد لم يتم وضع تعريف منضبط له. ويمكننا ان نعرف الحق في المياه استنادا الى تعليق رقم 15 للجنة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وذلك من منظورين هما:

الاول: يرتبط بالالتزامات التي تقع على عاتق الدول بضمان حق المياه والصرف الصحي.

هو التزام الدولة باتخاذ كافة التدابير لضمان التمتع بالحق في المياه والصرف الصحي وضمان ذلك لكل شخص موجود على اقليمها دون ادنى تمييز او استثناء. وتضمن في سبيل ذلك الالتزام بتوفير الكمية الكافية والمستمرة من المياه بالجودة والتكلفة المناسبتين لتغطية الاستخدامات الشخصية والمنزلية، كما يجب توفير الظروف الملائمة لتمتع الاشخاص بهذا الحق بما فيه الحق في الوصول الى المياه والصرف الصحي بكافة السبل المتاحة وان تراعي الدولة الاشخاص والفئات الاكثر ضعفاً كالأطفال والنساء وكبار السن والاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بشمولهم بضمانات خاصة تمكنهم من التمتع بهذا الحق. وتعمل الدولة على حماية وصيانة هذا الحق من اية تدخلات سواء كانت من افراد او مؤسسات تمنع الافراد من تمتعهم من هذا الحق.

الثاني: يرتبط بالمعايير الاساسية للحق في المياه والصرف الصحي وتنوع الاغراض المترابطة به ومدى توافرها.

هو حق كل انسان في الحصول على المياه التي تكفي استخداماته واحتياجاته، التي تشمل المياه لأغراض الشرب، وغسل الملابس، وإعداد الطعام، والنظافة الصحية الشخصية والمنزلية وذلك بتوافر وجودة واستدامة وتكلفة تكون في متناول الجميع بما يضمن له حياة كريمة مع مراعاة كافة مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في عدم التمييز والمساواة وحق الوصول الى المعلومة والمشاركة الفعالة.

كما تلتزم الدولة في الاتفاقيات ذات الصلة ولا يجب ان يتم استغلال المياه كأداة للضغط السياسي الاقتصادي والاجتماعي تحت أي ظرف، وعلى الدول أن تمتنع عن فرض اي حصار أو أي إجراءات من شأنها أن تحرم أي شخص أو جماعة من التمتع بحق الانسان في المياه والصرف الصحي.

5 الوضع القانوني الذي يحكم الاراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)[*]

عندما وقّعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق المؤقت على ترتيبات الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة في 28 أيلول 1995 والمعروف باسم ("أوسلو2" أو "اتفاق طابا") ، والتي تم على اثرها إنشاء السلطة الفلسطينية لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ توقيع الاتفاق، حتى ابرام تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338. قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بإعادة توزيع انتشاره في الأرض الفلسطينية المحتلة بداية من مراكز المدن الكبرى المأهولة بالسكان وبعد ذلك إعادة الانتشار الثانية في المناطق الريفية، مما أدى إلى تصنيف الأرض الفلسطينية المحتلة الى ثلاث فئات عرفت بمناطق "أ" و "ب" و "ج" وذلك نسبة الى الوضع الاداري والامني فيها كما هو موضح في الجدول التالي:

تصنيف المنطقة	الوصف
منطقة "أ"	تضم المدن الرئيسية في الضفة الغربية/ تتمتع السلطة الفلسطينية بكامل السيطرة الأمنية و الإدارية.
منطقة "ب"	تضم معظم المناطق السكانية في الريف الفلسطيني من بلديات وقرى وبعض المخيمات، و تسيطر السلطة الفلسطينية على كامل الشؤون المدنية/ الادارية أما إسرائيل فتسيطر على الشؤون الأمنية.
منطقة "ج"	هي مناطق تقع ... [illegible]
[illegible]	

جدول [illegible]: تصنيف أراضي الضفة الغربية وفقا لاتفاقية أوسلو2- المرحلة الانتقالية ([illegible])

أدت هذه التقسيمات المؤقتة إلى تقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة وتحويلها إلى "كانتونات" معزولة ومفصولة جغرافيا عن بعضها البعض. واندرج هذا التقسيم ايضا على التوزيع والتركيبة السكانية التي اخذت منحى موازي للوضع الجغرافي. مما أدى إلى بروز ظاهرة "المستودعات البشرية" كنتيجة مباشرة للسيطرة الإسرائيلية المباشرة على المنطقة "ج". والتي بحرم/ يمنع فيها الفلسطينيين من حقهم في البناء والتوسع على اراضيهم التي تقع تحت سيطرة وسلطة الاحتلال الإسرائيلي.

يبين الرسم البياني التالي توزيع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية في ضوء النظام الاداري في الأرض الفلسطينية المحتلة:

مساحة الضفة الغربية 5661 كم2				
السكان 2,935,371 فلسطيني				
التصنيف الاداري	المساحة/ كم2	النسبة المئوية	التوزيع السكاني	النسبة المئوية
منطقة "أ"	1004	17.5%	1,441,124	%49.1
منطقة "ب"	1205	18.5%	1,087,393	%37
منطقة "ج"	3452	*61%	406,854	%13.9
محمية طبيعية	166.5	3%		

*منطقة القدس الشرقية مشمولة في المناطق المصنفة "ج"

جدول 4: التوزيع السكاني الفلسطيني بحسب تصنيف أراضي الضفة الغربية وفقا لاتفاقية أوسلو2- المرحلة الانتقالية (1995)

وتأجلت المفاوضات حول ابرام اتفاق بشأن الوضع النهائي للقدس والمستوطنات وترسيم الحدود وتخصيص حصص المياه واللاجئين الفلسطينيين. وكان من المقرر أن تختتم المرحلة الانتقالية في الرابع من مايو 1999م، ونهاية المفاوضات حول الحل النهائي. بينما هذه المفاوضات لم تبدأ أساساً على هذه القضايا. هذا إلى جانب أن إسرائيل دأبت على تأجيل القضايا المرحلة، ولم يتحقق أي تقدم في أيٍ من هذه القضايا.

اما محكمة العدل الدولية التي جاء في رأيها الاستشاري فيما يخص قضية الجدار العازل حيث عبرت فيه عن الوضع القانوني الخاص بالضفة بأنها **(الاراضي الواقعة بين الخط الاخضر.. والحدود الشرقية السابقة لفلسطين زمن الانتداب التي احتلتها إسرائيل اثناء الصراع المسلح [الذي وقع في العام 1967] بين إسرائيل والاردن. وبموجب القانون الدولي العرفي، كانت هذه الاراضي بناء على ذلك اراض محتله وكان لإسرائيل فيها انها السلطة القائمة بالاحتلال. ولم يكن للأحداث التي حدثت بعد ذلك في هذه الاراضي... أي أثر يؤدي الى تغيير هذا الوضع. وجميع هذه الاراضي (بما فيها القدس الشرقية) مازالت اراض محتله وما زالت إسرائيل لها وضع السلطة القائمة بالاحتلال).**

وهكذا جاءت الفتوى القانونية من اعلى مرجعيه قانونية في العالم تحدد وعلى نحو قاطع ان الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي أراض محتله، وان إسرائيل هي "سلطه قائمة بالاحتلال". **ولم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة في اي وقت من الاوقات جزءاً من دولة ذات سيادة.** وفي هذا السياق حددت المحكمة أنه نظرًا لكون المناطق الفلسطينية سقطت في أيدي إسرائيل نتيجة لحرب مع دولتين موقعتين على الوثيقة، فإنه يتوجب أن تنفق سيطرة إسرائيل على المناطق الفلسطينية مع وثيقة جنيف. وان اختلف رأي الكثير مع هذا الرأي فيما يخص الوضع القانوني للضفة الغربية، الا ان هذا الرأي ينطبق بدون جدال على مناطق "ج" تحديداً والتي تمثل 61% من اراضي الضفة الغربية. وعليه فأنه يجب التعامل مع المناطق الفلسطينية على انها مناطق محتلة تخضع للقانون الدولي الإنساني وعلى وجه الخصوص وثيقة جنيف الرابعة.

6 نطاق التزام إسرائيل بالقانون الدولي فيما يتعلق بحقوق المياه والصرف الصحي

يأتي نطاق التزام إسرائيل بالقانون الدولي تبعاً للوضع القانوني لإسرائيل كسلطة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تشمل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وعليه فيترتب عليها الالتزامات القانونية التي تفرضها عليها قواعد كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويترتب على ذلك التزام إسرائيل كسلطة احتلال بما يلي:

- **عدم استغلال ثروات الاقليم المحتل.**
- **حماية السكان المدنيين وممتلكاتهم الخاصة.**
- **لا يجوز مصادرة اية املاك.**
- **تعمل سلطة الاحتلال كمدير للإقليم المحتل ويجب عليها صيانة الممتلكات الخاصة وحمايتها والانتفاع ببعض الأملاك العامة للإنفاق على الإقليم المحتل نفسه.**

اضافة الى التزامات إسرائيل بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كدولة طرف في تلك الاتفاقيات وعلى وجه الخصوص في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وهو ما يترتب عليه التزامها الصريح بحماية وانفاذ الحقوق التي تشملها تلك الاتفاقيات لكل الافراد حتى في وقت الحرب. وهذا ما اكده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن نصوص العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية يجب تطبيقها على كافة الدول الأعضاء فيه وقت السلم وفي ظل الاحتلال الحربي. ويدعم ذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر عام 2004 في قضية الجدار الذي جاء فيه "على سلطة الاحتلال أن تطبق كافة نصوص العهدين الدوليين ونصوص اتفاقية حقوق الطفل على السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

6.1 نطاق التجريم فيما يخص انتهاكات المياه

يقع نطاق التجريم الاساسي بالمخالفة الصريحة لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ولا يدعم ذلك محاولة الاحتلال الإسرائيلي شرعنة انتهاكاتها لحقوق المياه والصرف الصحي بإضفاء اطار قانوني من خلال قرارات المحاكم الإسرائيلية والاوامر العسكرية، حيث ان القاعدة الاساسية للقانون الدولي "ان كل قانون او حكم او امر داخلي او وطني يقع باطلاً حال عدم موائمته للاتفاقيات الدولية الملزمة للدول" وعليه تقع كافة القوانين والاحكام التي تنفذها إسرائيل بالمخالفة باطلة وعلى وجه الخصوص اذا كان يستخدم هذا القانون لإضفاء شرعية على جرائم ترقى لجرائم الحرب.

6.2 الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني في المياه في مناطق "ج"

تتخذ إسرائيل من هدم ومصادرة مصادر المياه والصرف الصحي منهجية دائمة في التضييق على الشعب الفلسطيني وغلق كافة السبل للحياة وذلك لحملهم على ترك منازلهم واراضيهم كوسيلة ضغط على الفلسطينيين للسيطرة عليها وضمها من أجل التوسع الاستيطاني.

ويأتي تجريم الاحتلال من خلال اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949) المادة (53) بالإضافة الى البروتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف (1977) استهداف البنى التحتية المائية. والذي ينص على ينص على أنه "يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر".

التاريخ	نوع الانتهاك	المتأثرين	المنطقة
نيسان 2016	هدم خزان مياه	أسرة قوامها 8 أشخاص بينهم 4 أطفال	السموع/الخليل
21 كانون الأول 2020	هدم خزان مياه	3 أسرة قوامهما 17 شخص بينهم 12 طفلة	
20 تموز 2020	هدم وحدة صحية وهدم خزان مياه	أسرة قوامها 9 أشخاص بينهم 7 أطفال	حلحول/الخليل
30 أيلول 2020	مصادرة وحدتين صحية	أسرة قوامها 9 أشخاص بينهم 7 أطفال	
4 تشرين الثاني 2021	مصادرة وحدة صحية وخزان مياه	أسرة قوامها 9 أشخاص بينهم 7 أطفال	
17 أيلول 2020	هدم خزان مياه	أسرة قوامها 5 أشخاص بينهم 3 أطفال	
12 تموز2021	هدم وحدتين صحيتين وخزان مياه	4 أسر قوامهم 31 شخصا بينهم 19 طفلة	بني نعيم/الخليل
8 تشرين الثاني 2020	هدم بئر مياه زراعي.	أسرة قوامها 6 أشخاص بينهم 4 أطفال	
8 آذار 2021	هدم خزان مياه	2 أسرة قوامهما 16 شخص بينهم 10 أطفال	
24 شباط 2015	هدم بئر مياه زراعي-1	أسرة قوامها 9 أشخاص بينهم 5 أطفال	
23 أيلول 2020	هدم بئر مياه	2 أسرة قوامهم 13 شخص بينهم 6 أطفال	بتير/بيت لحم
شباط 2017	هدم بئر تجميع مياه	5 أسر قوامهما 41 شخصا بينهم 30 طفلة	خشم الدرج/يطا /الخليل
نيسان 2016	هدم بئر مياه (سعته 300 م3)	أسرة قوامها 7 أشخاص بينهم 4 أطفال	دورا/الخليل
27 كانون الأول 2016	هدم خزان مياه (سعته 500 م3) 2	6 أسر قوامهما 34 شخص بينهم 18 طفلة	اذنا/الخليل
5 آب 2021	هدم بئرين للمياه (سعته 150 م3)	2 أسرة قوامهم 13 شخص من بينهم 6 أطفال.	سعير/الخليل

1يستخدم هذا الخزان ما يقارب 5 دونمات من الأراضي الزراعية

2يستخدم هذا الخزان ما يقارب 9 دونمات من الأراضي الزراعية

جدول 7: رصد انتهاكات المحتلل الإسرائيلي لحقوق المياه بشكل مباشر في مناطق ج في محافظتي بيت لحم والخليل استنادا لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (المناطق المستهدفة في مشروع ماء وأرض)

وبمخالفة القواعد القانونية الدولية قامت سلطات الاحتلال بانتهاك حق الفلسطينيين بالمياه من خلال فرض القيود على الوصول إلى المصادر المائية، والحرمان من البنية التحتية للخدمات الأساسية، والضغط على السكان وتنير خطر الترحيل القسري، ويظهر ذلك جليا في عدد عمليات الهدم والمصادرة لمصادر المياه الثابتة والمنقول كما هو موضح في جدول 7.

ومن ناحية اخرى وفي اطار مشروع ماء وأرض تم رصد عدد من الانتهاكات الممنهجة خلال الاعوام 2001 الى 2021 والتي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بحق المصادر المائية وبالتالي حرمان الفلسطينيين من حقهم في المياه وذلك في مناطق المصنفة ج (خارطة رقم 5 وخارطة رقم 6).

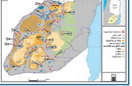

خريطة رقم 6: المنشآت المائية التي تم تدميرها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي

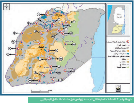

خريطة رقم 7: المنشآت المائية التي تم مصادرتها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي

6.3 الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المياه والصرف الصحي في منطقة سوسيا

تقع سوسيا جنوب شرق بلدة يطا ويقطنها حالياً 219 فرد (الجهاز مركزي الإحصاء الفلسطيني 2021) بينهم اطفال ونساء وشيوخ يتمسكون بكامل حقوقهم في أرضهم ومصادر معيشتهم. وتعد سوسيا هي المثال الاوضح على سلسلة الانتهاكات الإسرائيلية التي تتعرض لها التجمعات في المناطق "ج" فأياً كانت ذريعة الاحتلال في استناده على اوامر عسكرية او قرارات قضائية لحرمان الفلسطينيين من حقهم في استغلال مواردهم الطبيعية من خلال فرض قيود على الوصول إلى مصادر المياه، والحرمان من البنية التحتية للخدمات الأساسية، بالإضافة الى استمرار عمليات الهدم والمصادرة لهذه المصادر، فأن جميع هذه القرارات والاحكام ذات هدف واحد وهو تهجير الفلسطينيين (السكان الاصليين) من اراضيهم من أجل ضم تلك الاراضي وتهويدها (خريطة رقم 4).

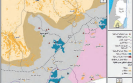

خريطة رقم 3: موقع قرية سوسيا

صدر الامر العسكري بضم اراضي سوسيا الى المستوطنات المجاورة وحكمت المحكمة العليا الإسرائيلية على انها منطقة غير صالحة للسكن لعدم توافر البنية التحتية بالرغم من ان السبب الرئيسي في عدم وجود بنية تحتية هو وقوف الاحتلال حائل ضد منح التراخيص اللازمة لربط المنطقة بالخدمات الاساسية والتي تتمثل بخدمة المياه والصرف الصحي في حين تتمتع البؤر الاستيطانية التي انبعثت على اراضي القرية ببنية تحتيّة جيدة. وتعتبر سوسيا من المناطق المعرضة لخطر دائم جراء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة وعلى وجه الخصوص في حقوق المياه والصرف الصحي. ففي عام 2000 قامت قوات الاحتلال بهدم قرية سوسيا كلياً بما فيها المصادر المياه الموجودة فيها.

ومن الجدير ذكره ان سكان سوسيا يعتمدون على الزراعة كمورد اساسي للدخل حيث تتمتع سوسيا بكافة مقومات الحياة الزراعية والثروة الحيوانية نظراً لوجود مصادر المياه التي كانت تملكها القرية والتي بلغت حوالي 50 بئر في ذلك الوقت، وبرغم تجميد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الذي ينص على ترحيل السكان إلى أراض قرب بلدة يطا بمبرر عدم وجود بنية تحتية في سوسيا الا ان الاهالي مازالوا متمسكين بوجودهم واراضيهم. حيث قامت سلطات الاحتلال بهدم 25 بئر ومصادرة 15 بئر تحت ذريعة ان هذه المصادر هي مصادر تعود للملكية العامة

وقد تمت عملية الهدم والمصادرة دون اي تبليغ او حتى تمكين اهل القرية من القدرة على اتخاذ اي من السبل القانونية من أجل الاعتراض والتقاضي بالطعن على القرارات القضائية الامر الذي يجعل القرار مشوب بالبطلان. يعتبر التعدي بالهدم والمصادرة احد ابرز اشكال التعدي التي يمارسها الاحتلال بحجة عدم وجود تصريح الامر الذي يتعارض مع مجمل احكام القانون الدولي الإنساني. وتعد الابار من المصادر الاساسية للمياه لاهالي سوسيا حيث تستخدم للأغراض المنزلية والزراعية وهي محل الاعتماد الاساسي للأهالي. وعلى اثر ذلك قام المواطنين بتأهيل ما يقارب 10 ابار وتكبدوا تكلفة تفوق قدرتهم الاقتصادية.

6.3.1 انتهاك حقوق المياه والصرف الصحي

- **هدم ومصادرة خزانات مياه: قامت قوات الاحتلال بهدم خزانات المياه التي يستخدمها الاهالي وما زاد الامر سوء ان تمت هذه المصادرة في فترة انتشار وباء الكوفيد وفي فترة الحظر مما حال دون وصول المياه الى المنطقة.**
- **منع انشاء شبكات المياه والصرف الصحي في المنطقة في حين تم تزويد المستوطنات القريبة من قرية سوسيا بشبكات المياه التي قامت شركة مكوروت بأنشائها عبر الاراضي الزراعية التي تعود ملكيتها للمزارعين الفلسطينيين. لم يتم تزويد القرية بالمياه ومنع المواطنين من استخدامها او الانتفاع بها بالرغم من الوعود التي قدمتها الادارة المدنية الإسرائيلية لهم.**
- **تلويث مياه الابار: يقوم المستوطنين بالاعتداء على الابار المتبقية لدى الاهالي في القرية الامر الذي يؤدي الى تلويثها وبالتالي تصبح غير صالحة للاستخدام الادمي او للزراعة والثروة الحيوانية. ويتم ذلك التعدي بشكل مستمر دون ادني محاسبة بل ويتم تحت حماية الإدارة المدنية الإسرائيلية.**

ادت كل تلك الانتهاكات الى عدم كفاية مصادر المياه المتاحة لحاجة اهالي سوسيا سواء للاستخدام المنزلي او للزراعة وهو ما ترتب عليه اعباء كبيرة على الاهالي لسد هذا النقص. حيث يقوم الاهالي بشراء صهريج المياه بتكلفة عالية تصل الى 25 شيقل لكل متر مكعب والذي يمثل 5 اضعاف ما يدفعه المستوطن الإسرائيلي مقابل سعر المياه. كما ان وجود قوات الاحتلال بشكل مستمر على مداخل البلدة يحول في كثير من الاحيان دون وصول هذه الصهريج الى المواطنين

6.3.2 أثر انتهاك حقوق المياه والصرف الصحي على الحقوق الإنسان الأخرى بالتبعية

ان الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال والمتعلقة بالحقوق المائية لا تتوقف عند انتهاك هذا الحق فقط بل يمتد ليطال حقوق اخرى والتي من اهمها الصحة وحقوق الطفل والتعليم والحق في السكن وكذلك الحقوق الجندرية وخصوصا في حال عدم توافر الحماية والخصوصية للنساء في تلك المناطق (جدول 8)

أثر الحق	التعليق
أثر الحق في المياه على الحق في التعليم: الحق في التعليم احد الحقوق التي اكدتها العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على رأسها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة	التعليق العام رقم 13 من لجنة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشأن الحق في التعليم. إن احترام الحق في التعليم يتطلب من الدول ضرورة تجنب التدابير التي تعيق التمتع بهذا الحق أو تحول دون ممارسته. إن حماية الحق في التعليم تتطلب اتخاذ إجراءات تمنع تدخل أطراف ثالثة لإعاقة التمتع بهذا الحق. أما العمل بالحق في التعليم، فيعني أن على الدول أن تتخذ تدابير إيجابية تيسر للأفراد والجماعات التمتع بهذا الحق وتساعدهم على ذلك.
الحق في الصحة: يعد الحق في الصحة من الحقوق الاساسية التي تناولتها الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وافردت لها التزامات تقع على عاتق الدول	التعليق العام رقم 14، فإن الحق في الصحة هو حق شامل، وهو لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة وفي حينها فحسب، بل يشمل أيضاً المقومات الأساسية للصحة، مثل: الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح المناسب، الإمداد الكافي بالغذاء الآمن والتغذية والمسكن، الظروف الصحية للعمل والبيئة.
انتهاك الحق في المياه وأثره على حماية النساء من التعرض للعنف لتلازم الحق في الحماية والأمن من العنف ضد النساء اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة وكذلك حقوق الطفل	اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة وكذلك اتفاقية حقوق الطفل.

جدول 8: المرجعية الحقوقية

انتهاك الحق في التعليم بالتبعية: يأتي انتهاك الحق في التعليم بالتبعية لانتهاك الحق في المياه بالمخالفة لالتزامات دولة الاحتلال باتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات حقوق الإنسان حيث ان الحق في التعليم يتأثر تأثر غير مباشر بانتهاكات التعدي على حقوق المياه. ووفقاً لشهادات مشفوعة بالقسم أدلى بها أحد سكان القرية، حيث أكد احمد النواجعة على أن انقطاع الطلبة والطالبات عن الدراسة بالمدرسة عدة ايام نتيجة عدم وجود مياه تكفي للشرب والنظافة الشخصية وذلك في مدرسة سوسيا الاساسية المختلطة مما انعكس على العملية التعليمية وانتظام الطلبة والطالبات. حيث تعتمد المدرسة على خزانات المياه لاستخدام الطلبة، وفي حال نفاذ المياه من الخزانات وقيام سلطات الاحتلال بعرقلة او حتى منع وصول صهريج المياه الى المدرسة، تضطر الادارة الى التعطل الامر الذي يؤثر على انتظام العملية التعليمية ويمعن في زيادة الاثار النفسية السلبية على الطلبة والطالبات. كما ان تكلفة شراء المياه من خلال الصهريج والتي تتراوح بين 1600– 2400 شيكل للشهر الواحد لها اثر واضح على عملية التعليم. حيث ان توفير هذه الكلفة يمكن ان تكون داعم في استكمال الطلبة والطالبات تعليمهم فمعظم الطلبة في القرية لا يذهبون الى الجامعات وذلك بسبب الكلفة العالية والدخل المحدود للأهالي وهو ما اكدته الشهادات.

وفقاً للقانون الدولي يقع على دولة الاحتلال التزامات قانونية تضمن التمتع بالحق في التعليم في الأراضي التي تحتلها. وفي هذا الإطار تقع عليها مسؤولية حسن تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم. وبذلك على دولة الاحتلال ليس فقط تجنب القيام بأي من أعمال الاعتداء أو التعرض السلبي لهذه المؤسسات، وإنما من واجبها العمل على تغطية وتأمين متطلبات حسن تشغيل وعمل هذه المؤسسات، سواء على صعيد تغطية متطلبات واحتياجات هذه المؤسسات من الكادر البشري، أو على صعيد تأمين تزويدها بما تحتاجه من الوسائل والمعدات والأدوات وغيرها من الجوانب المادية التي يقتضيها حسن تنفيذ أعمالها.

انتهاك الحق في الصحة بالتبعية : لعل لا حاجة لدليل في شان ارتباط انتهاك الحق في المياه والصرف الصحي بالحق في الصحة. فعدم وجود المياه بشكل كافي وجودة مناسبة تؤثر وبشكل اساسي على صحة الإنسان وهذا ما اكدت عليه لجنة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. يعاني اهالي البلدة من عدة امراض ناتجة عن شح وعدم جودة المياه التي تستخدم وهو ما اوضحته شهادات اهالي سوسيا في المجموعات المركزة: -

- حالات التبول اللاإرادي ويستمر بين الأطفال لسن تزيد عن الخمس سنوات وأحيانا بعد عمر العشر سنوات. ويعود السبب في ذلك لوجود المرافق الصحية خارج المنزل وبالتالي يخشى الاطفال الخروج لها ليلاً بسبب الخوف من هجوم المستوطنين والجيش الإسرائيلي الذي يجوب المنطقة ليلا.
- وافادت الاسباب تعاني معظم النساء من التهابات المسالك البولية والتي تتضح من خلال الفحوصات ومن خلال التبول المتكرر والحرقان. وعند ذهاب النساء للعيادة لا يتلقين أي ادوية وفقط يتم توجيههن لعمل فحوصات وشراء المضادات الحيوية وغالبا لا يقومون بذلك بسبب كلفة العلاج الباهظة.
- يعاني السكان وخاصة الأطفال من الديدان المعوية وهذا يظهر بوضوح لهم من خلال رؤية الديدان في البراز وما يستدل عليه من الالم البطن وصفار الوجه واحيانا من الفحوصات التي تجريها الاهالي عند توفر الاموال لذلك، ولكن لا يتلقون اية ادوية.
- اكد الاهالي على وجود تقارير طبية تفيد بانتشار امراض الكلى بسبب عدم جودة المياه الا اننا لم نستطع الوصول الى هذه التقرير التي قيل انها من مستشفى المطلع.
- كما اكدت النساء في شهاداتهن على ان هناك انتشار للحشرات (البراغيث والذباب والقمل والصيبان) بسبب عدم وجود كمية مياه تكفي للنظافة. كما انه في كثير من الأحيان يجدون حشرات وزواحف بالإضافة الى الاتربة في الابار عند تنظيفها. كما ان المياه التي يشترونها من الصهريج وتوضع في الابار تتلوث. ويعود السبب في ذلك كما فسر الطبيب لهن ان المياه التي تصل الى ابار الجمع، تتسرب الى الابار عبر الصخور والمساحات الترابية بين المنازل. ويتم تصفيتها في حوض مجاور للبئر ومن ثم تتدفق الى البئر، ولا يتم غليها او معالجتها قبل الاستعمال.

انتهاك الحق في المياه وأثره على حماية النساء من التعرض للعنف: تنظم الحق في الحماية والامن من العنف ضد النساء اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة وكذلك حقوق الطفل. ولعل وجود مصادر المياه والصرف الصحي خارج المنزل يؤثر وبالضرورة على امن النساء والفتيات خاصة في المجتمعات المنغلقة والتي لا تحبذ خروج النساء فيها ليلا خاصة وان تحدثنا عن قضاء حاجتهن الامر الذي يسبب الحرج والخوف وهو ما ظهر جلياً في شهادات النساء عبر المجموعات المركزة، حيث يتم بناء المرافق الصحية خارج المنزل والتي يتشارك فيها اسرتين او ثلاث. ويعود السبب في ذلك الى هو عدم وجود مصدر مائي دائم بالإضافة الى عدم وجود شبكة صرف صحي. وقد اجمعن السيدات والفتيات الى ان عدم خروجهن ليلا للذهاب الى المرافق الصحية الخارجية لأسباب متعددة منها: الحرج والخوف من الخروج ليلا، الخوف من الحيوانات الضارية، الخوف من المستوطنين والجيش الإسرائيلي الذي يجوب المنطقة ليلا. وحتى مع مرافقة احد الوالدين يظهر الامر ليس سهلا في كل مرة. ان هذا الامر يؤثر بشدة على الصحة النفسية والبدنية للفتيات والنساء ويجعلهن في اوضاع صحية صعبة خاصة مع عدم توفر المياه التي تكفي للنظافة الشخصية.

الحقوق الاقتصادية: اثر هدم الابار على حقوق المزارعين وما يترتب عليه من اثر اقتصادية واجتماعية، ادى هدم الابار الزراعية الى تراجع الزراعة في القرية وخسارة المزارعين مصدر دخلهم الأساسي نتيجة عدم وجود مياه تكفي للزراعة وتربية المواشي. ومما زاد الامر سوءا التغيرات المناخية وقلة الامطار في السنوات الماضية، كما وادت كل تلك الظروف الى تكبد المواطنين اعباء اخرى بسبب التكلفة العالية لشراء صهاريج مياه والتي بالكاد تكفي للاستخدامات المنزلية وهو ما يعد كلفة اضافية تقع على عاتق الاهالي الذين لا يملكون مصدر دخل اخر. ويأتي اثر انتهاك الحق في المياه هنا على انتهاك الحق في العمل والحق في توفير سبل العيش والامان الاقتصادي وهو ما ينعكس على جملة الحقوق الأخرى بالتبعية.

تاريخ النشاط: 2021/10/6
تعداد الحضور: 8 نساء
مكان اللقاء: جمعية نساء سوسيا الغوقه
ادار اللقاء: سهير فراج

المشاهدات العينية من المكان:

350 شخص يسكنون في خيام وكرفانات. يتلقون الكهرباء من خلال محطة صغيرة للطاقة الشمسية . والمياه يعتمدون على ابار جمع مياه الامطار التي تتشارك كل 3 اسر ببئر واحد وفيما بعد يعتمدون على شراء تنكات المياه. يعيشون على تربية المواشي، والزراعة ولكن الزراعة باتت غير ممكنة بسبب قلة المياه. اما الطريق التي تصل الى الموقع فهي طريق ترابية بطول حوالي 38 متر من الشارع الالتفافي الذي يسيطر عليه الاحتلال الإسرائيلي.

إمكانية ربط الموقع بالمياه وتوفر المصدر: هناك شبكة مياه رئيسية محاذية للشارع الرئيسي بقطر اربع إنش، وتم تمديدها لايصال المياه لاحد المستوطنين القاطنين في منطقة مجاورة. والتي من الممكن ان يتم تمديد شبكة لسكان سوسيا من هذا هذه الشبكة الرئيسية.

المراحيض خارجية ولا يوجد حمامات فيتم الاستحمام بمياه يتم تسخينها على الغاز او النار ويتم الاستحمام باستخدام الوعاء والطاسة في جاط كبير.

بداية تم تعريف النساء على المشروع والشركاء والجهة المانحة واهداف اللقاء والميسرة ومن ثم بدأ اللقاء الفعلي والذي استمر مدة ساعة.

هناك مدرسة تبعد مسافة مئات الأمتار عن الموقع ويتشاركون فيها مع سوسيا التحتا وهي فقط للمرحلة الروضة والابتدائي اما الإعدادية والثانوية فيضطرون الى التنقل لقرى مجاورة. العيادة الطبية هي عبارة عن استخدام كرفان صغير من قبل صحة جنوب الخليل مرة أسبوعيا. علما انه لا يتوفر فحوصات وفي كثير من الحالات لا تتوفر الادوية، والأدوية الوحيدة المتوفرة ادوية السكري والضغط. والخدمات التي تقدم هي رعاية الحوامل والتطعيمات والمعاينات. يوجد في الموقع ملعب لالعاب الأطفال ولكن مشاهدتنا ان الجيش مقر للموقع ونحن فيه للتهديد وطلب إزالة الالعاب.

نقاط النقاش:

اثر عدم وجود شبكة مياه على الصحة والتعليم والأمن والحماية

- النفع خلال النقاش مع النساء ان المياه المتوفرة مياه غير نظيفة، فالمياه التي تصل الى ابار الجمع، تتسرب الى الابار عبر الصخور والمساحات الترابية بين المنازل، ويتم تصفيتها في دورة مجاورة للبئر ومن ثم تتدفق الى البئر. ولا يتم فلترة او معالجتها قبل الاستعمال. ومبسط ذكرت النساء ان في كثير من الأحيان يجدون زواحف في الابار والتربة ومصى منه لتنظيفها. كما ان المياه التي يشترونها بالتنكات (بعد نفاذ المياه من الابار) يتم وضعها في الابار التي هي ليست نظيفة وبالتالي تتلوث.

- ابار الجمع تكفيهم في احسن الاحوال لبداية شهر أيار ومن ثم يضطرون الى شراء المياه بتكلفة تتراوح بين 200 الى 300 شيكل حسب شح المياه في ذلك الوقت، وحجم الطلب على التنكات. علما ان النساء اوضحن ان الاسرة تحتاج الى شراء المياه مرتين أسبوعيا للاستخدام الشخصي والمنزلي وري الأغنام. أي ان تكلفة العائلة الشهرية لشراء مياه تتراوح بين 1600 الى 2400 شيكل شهريا. وهذا ضمن الدخل المحدود والمعتمد على الموسم في بيع الخراف والنايلون والاجبان يكون صعب على العائلة توفير مستوى مياه جيد. وفي هذا السياق سردت فوزية محمد سالم النواجعة ان هذا العام تمر ثلاثة طلبة في التوجيهي بمعدلات جيدة ولكن لم يستطيعوا الذهاب الى الجامعات بسبب التكلفة المادية. وأوضحت المشاركات انهن لو استطعن توفير الجزء الأكبر من تكلفة شراء المياه لكن حسن من نوعية الطعام واللباس والتعليم لهن ولعائلاتهن.

- المراحيض للتشارك اكثر من عائلة في المرحاض الواحد. وهي مراحيض خارجية بسبب عدم توفر مياه كافية لبناء مراحيض داخل المنازل كونها بحاجة الى تنظيف مستمر ومتابعة البيرة. وقد اكدت جميعهن ان هذا يتسبب في الكثير من المشاكل لهن ولعائلاتهن بسبب خوف الأطفال من الذهاب الى المرحاض ليلا، وخاصة البنات. واذا احتاجت الفتاة او الطفل الى الذهاب للمرحاض ليلا يرافقه الاب او الام او الأخ الأكبر. مما يعكس عدم الراحة والأمان والتهديد سواء من المستوطنين والجيش الإسرائيلي الذي يتجول بين المنازل ليلا في الكثير من الأحيان. الخوف من الحيوانات البرية كونهم في جبل، والخوف من أي شخص قد يتربص بالفتيات او الأطفال. كما اشرن ان هناك حالات عديدة من التبول اللاإرادي ويستمر بين الأطفال لسن تزيد عن الخمس سنوات واحيانا بعد عمر عشر سنوات. فعلى سبيل المثال:

- ذكرت ربيحة جبر التواجعة عمرها 43 عاما ان ابنها محمد وعمره 9 سنوات يخاف الذهاب للحمام وابنتها داليا 14 سنة ترفض تماما الذهاب للمرحاض الا اذا قامت والدتها بمرافقتها خاصة بعد ان وجدت احدى المرات حية في المرحاض.

- اما هيام نعيم التواجعة وعمرها 30 سنة أوضحت انها تخاف الخروج الى المرحاض ليلا " انا نفسي بخاف اطلع على الحمام بالليل" وكذلك هي والكثير من النساء يقمن بوضع سطل في المنزل ليقوم افراد الاسرة بالتبول فيه خاصة في الشتاء، ولكنه غير صحية كون انبعاث الروائح منه يكون سيء، وكذلك في أحيان كثير نتيجة ارتطامه بالشخص يتزلق ويتدفق البول على أرضية المنزل.

- اما فوزية فقالت ان ابن ابنها نضال جبرين خليل وعمره اربع سنوات وشقيقته 7 سنوات لا زالوا يعانون من التبول اللاإرادي.

- سميحة جهاد التواجعة وعمرها 51 سنة تقول ان أبنائها واعمارهم 8 سنوات و11 سنة لا زالوا يعانون من التبول اللاإرادي.

- كما اشارت جميع النساء انهن يعانين من التهابات المسالك البولية والتي تنجم من خلال الفطريات ومن خلال التبول المتكرر والحرقان،واوضحن ان الفتيات خاصة من يعانين من هذه الاعراض. ومنذ ذهابهن للعيادة لا يتلقين أي ادوية وفقط يتم توجيههن لعمل فحوصات في المختبرات وشراء المضادات الحيوية من صيدليات وغالبا لا يقومون بذلك.

- أوضحت فوزية التواجعة انها تعاني من مرض شديد (انا بشعر بنار وبروح كل ربع ساعة على الحمام وهذا بطلبني في الوضوء).

- يعاني السكان وخاصة الأطفال من الديدان المعوية وهذا يظهر بوضوح لهم من خلال رؤية الديدان في البراز والنائم البطن وصفار الوجه واحيانا من الفحوصات. ولكن لا يتلقون اية ادوية ويذكرن ان الطبيب يقول لهم ان ذلك بسبب المياه. والعلاج الوحيد لهذه الديدان لديهم يتم من خلال عمل تحميلة شرجية من الثوم والتي تسبب الم شديد ولكن تقلل من الاعراض لعدة أيام. فقد ذكرت النساء أسماء ابنائهن الذين يعانون من الديدان ذكور واناث وهم: عبد الحي على موسى شتارة 8 سنوات يعاني من ديدان مستمرة. داليا نصر التواجعة 8 سنوات تعاني من ديدان. ودلال عمران إسماعيل التواجعة 13 سنة تعاني من ديدان وفقر دم.

- كذلك ذكرت النساء انهن يعاني كثيرا من البراغيث والذباب والقمل والصيبان. وهذه الأشياء تحتاج لمياه ونظافة كبيرة. مثلا فاطمة خليل التواجعة قالت " انا لما بدي اغسل الحرامات او اللحف بضطر اروح على دار اهلي في يطا بسبب المي". اما زوجة خضر جمعة التواجعة وعمره 50 سنة قالت" زوجي يأخذ حبوب مدرة للبول ويحتاج حمام باستمرار وبتغلب كثير لبروح كل شوي برة، والسطل بغلبنا والولاد بذره وجوه السطل في البيت".

6.4 واقع انتهاكات سلطات الاحتلال للحق في المياه في قطاع غزة

وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مرافق البنية التحتية لقطاعي المياه والصرف الصحي في دائرة الاستهداف، وتعرض العديد منها للتدمير. وتأتي سيطرة سلطات الاحتلال على مصادر مياه الأراضي المحتلة وضمّها لنظامها القانوني وإنكار حق الفلسطينيين في تطوير تلك المصادر، واعتداءاتها المتكررة ومنع أو تقليص كميات المياه المنسابة طبيعياً إلى الخزان الجوفي، وإقامتها سدوداً صغيرة أو مسطحات مائية (برك) لحجز المياه السطحية المنسابة عبر الأودية، ما حرم سكان قطاع غزة من الوصول إلى مصادر المياه السطحية، كما يأتي اشتراط تنفيذ أية مشروعات تطويرية لقطاع المياه الفلسطيني، بأخذ الموافقة الإسرائيلية عليها، حيث تعرقل إقامة العديد من المشاريع الاستراتيجية المائية، بالإضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة وعدم السماح بإدخال قطع الغيار والمواد اللازمة لإعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع المياه (7). كما تعاني المياه الجوفية في قطاع غزة من أزمة حادة بسبب الضخ الإسرائيلي الهائل للمياه من الآبار الواسعة المحاذية للقطاع، والضخ الجائر للمياه من قبل الفلسطينيين الذين يعيشون داخل القطاع، نتيجة ما تقوم به سلطات الاحتلال من إجحاف بحقهم في الحصول على كميات كافية من المياه، ويزيد الأمر تعقيداً التلوث الناجم عن ذلك مع عدم قدرة قطاع غزة على معالجة النفايات والمياه العادمة، بالإضافة الى تدفق مياه البحر الى الحوض الجوفي، لذا فإن معظم سكان القطاع يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب، ويتسبب تلوث المياه بانتشار حوالي 60% من الأمراض في القطاع، ووفقاً إلى تقارير صادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن 5% فقط من آبار مياه الشرب في قطاع غزة صالحة لتوفير مياه شرب نظيفة وآمنة[8].

وفي سياق متصل، رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعميق الآبار القديمة أو السماح بحفر آبار جديدة، قبل الانسحاب من قطاع غزة، ما نجم عنه ارتفاع في نسبة الملوحة من ناحية ونقصاً في كميات المياه المتوفرة للري من ناحية ثانية، وعليه؛ تنتهك الإجراءات التي تقوم بها قوات الاحتلال القانون الدولي الإنساني الذي لا يعطي دولة الاحتلال الحق باستغلال موارد ومقدرات الأراضي المحتلة، كما لا يعطيها الحق باتخاذ إجراءات من شأنها الحيلولة دون تمتع سكان الأراضي المحتلة بحقوقهم، وانتهاكات لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، وعليه فإن سياسات وممارسات تلك السلطات هي السبب الرئيس في تدهور الأوضاع المائية في قطاع غزة. وفي العقدين الأخيرين توسعت أشكال وأنماط الانتهاكات الإسرائيلية ضد قطاع المياه ومكوناته المختلفة، وتتنوع انتهاكات سلطات الاحتلال إلى انتهاكات مباشر وغير المباشر، يوضحها التقرير على النحو الآتي:

الانتهاكات المباشرة	الانتهاكات غير المباشرة
بناء المستوطنات وإنشاء المواقع الأمنية.	زيادة العجز في إمدادات الطاقة الكهربائية، عبر قصف محطة توليد كهرباء غزة، وحظر دخول الوقود الصناعي لتشغيل المحطة، وخفض إمدادات الكهرباء الواردة لقطاع غزة، ما يؤثر على خدمة المياه.
الاستيلاء على المياه ونقلها للأراضي المحتلة.	حظر دخول المواد والأدوات الضرورية واللازمة لقطاع المياه.
بناء مواقع/موانع لإعاقة تدفق المياه السطحية عبر الأودية.	منع دخول مواد البناء والحديد بأنواعه وخاصة الأنابيب بحجة أنها "ثنائية الاستخدام".
تدمير مرافق المياه الرئيسية، مثل الخزانات والآبار.	فرض قيود على حرية الحركة والتنقل للعاملين في قطاع المياه
تجريف خطوط المياه وأنابيب النقل وشبكات الري.	عرقلة تطوير المرافق الحيوية وخاصة في قطاع المياه الكهرباء.
قصف الشوارع والطرقات والمنشآت، وتدمير الشبكات وخطوط التوزيع وآبار المياه واستهداف محطات تحلية المياه.	
استهداف طواقم البلديات والعاملين في مجال المياه خلال العدوان المستمر.	
تدمير المنشآت والمصانع المختصة لإنتاج المستلزمات المائية والخزانات البلاستيكية.	

أنماط الانتهاكات الإسرائيلية ضد قطاع المياه ومكوناته المختلفة في قطاع غزة

وتعاني مختلف مناطق قطاع غزة من الانتهاكات المنظمة والجسيمة للحق في المياه، وعلى وجه الخصوص المنطقة (المقيدة الوصول)، الممتدة على طول السياج الفاصل لمسافة (62) كم. وتمارس قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات منظمة وجسيمة لحقوق الإنسان في المناطق الحدودية (المحاذية للسياج الفاصل بين قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1948م). وبدأت قوات الاحتلال الإسرائيلية بفرض قيود على سكان المناطق الحدودية حُرمت السكان والعاملون في البلديات من الوصول بحرّية إلى تلك المناطق، حيث تستهدف العاملين في القطاعات الصناعية والزراعية ورعاة الأغنام في تلك المناطق، وتتعمد إعاقة حركة الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم. وأدت هذه الممارسات إلى إفقار سكان تلك المناطق، كما حُرم المزارعون من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها وسقايتها والحصول على مصدر دخل ثابت، ما أسهم في زيادة التراجع العام في الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة والفقر، ما يقوّض مجموعة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل كبير، من بينها الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في التنمية، والحق في الوصول للموارد الطبيعية، والحق في العمل [9].

ووثّق مركز الميزان خلال الأعوام (2018- 2020)، ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي (1150) انتهاكاً في المناطق مقيدة الوصول في قطاع غزة. وتضرر بئرين يستخدمان لأغراض الزراعة، كما وثق فتح تلك القوات المياه تجاه الأراضي الفلسطينية المحاذية للسياج الفاصل (8) مرات خلال الأعوام (2018- 2021)، والسماح باندفاع كميات كبيرة من الأودية الثلاث للقطاع (وادي غزة- وداي السلقا- وادي بيت حانون) تحبسها بشكل دائم، فجأة عند تساقط كميات كبيرة من الأمطار التي تسبب تكدس كميات كبيرة من المياه في الجانب الإسرائيلي، في واحدة من الممارسات التي تقوّض أنشطة المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول، وتسببت ذلك في تضرر ما مساحته (197,430) متر مربع من الأراضي الزراعية المحاذية للسياج الفاصل. وتتلاعب قوات الاحتلال بالتدفق الطبيعي للمياه إلى قطاع غزة بعد أن أنشأت عدة سدود داخل أراضيها لتسيطر على المياه وتحرم قطاع غزة من المصدر الطبيعي الرئيسي لتجديد المياه الجوفية1. وتتضرر نتيجةً لذلك المحاصيل، الدفيئات الزراعية، مزارع الدواجن، والمنازل [10].

6.4.1 آثار عدوان أيار/ مايو 2021 على قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الفترة الممتدة بين (10-21 أيار/ مايو 2021) المنشآت العامة والخاصة، وتخلل العمليات العسكرية استهداف مباشر طالت مرافق المياه مثل: آبار مياه الشرب، وشبكات نقل وتوزيع المياه والشبكات الرئيسية. كما عرقلت عمل المنشآت الحيوية المرتبطة بالمياه مثل: محطات التحلية، ومضخات الصرف الصحي، وفاقمت من معاناة السكان نتيجة حالة الخوف والرعب التي أصابتهم. ونجم عن استهداف الشوارع الرئيسية للأحياء السكنية في إعاقة حركة المركبات والسيارات بما فيها المخصصة لبيع المياه المحلاة (الرسم التوضيحي رقم 1).

وترافق العدوان الإسرائيلي مع حظر لدخول السولار الصناعي المخصص لتشغيل المولدات الكهربائية في محطة التوليد الوحيدة في قطاع غزة، حيث توقفت عن توليد الكهرباء، مما ضاعف من نسبة العجز في التيار الكهربائي. وكان لذلك تداعيات خطيرة على الحياة اليومية للمواطنين، وتفاقمت معاناتهم خاصة الأسر الفقيرة التي لا تمتلك خزانات أرضية مخصصة للمياه، أو الذين ليس لديهم مولدات لرفع المياه إلى الطوابق العلوية.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة اضطر السكان إلى تدبير أمورهم اليومية من خلال تخزين المياه في الأواني الكبيرة، والأوعية البلاستيكية، حيث أجبرتهم الحاجة في ظل انقطاع التيار الكهربائي الذي وصل إلى (20) ساعة يومياً إلى تقنين عملية استخدام المياه وانخفضت الكميات المستهلكة لبعض الأسر خاصة العائلات ذوي الأعداد الكبيرة من أطفال. ووصلت في بعض الأحيان إلى استخدام المياه غير المكلورة كمصدر للشرب وإعداد الطعام. الجدير أن العدوان على قطاع غزة تزامن مع ظروف اقتصادية بالغة القسوة جراء ارتفاع معدلات البطالة والفقر وارتفاع مستويات الأمن الغذائي نتيجة تعطيل المنشآت الإنتاجية واستهدافها، وجراء القيود المفروضة على الحركة التجارية وانخفاض معدلات الاستثمار. حيث نجم عن ذلك انخفاض في مستويات الدخل الأمر الذي أضعف من قدرة العائلات على تغطية تكاليف المياه وشرائها من القطاع الخاص.

منذ عام 2000م دمرت قوات الاحتلال (531) بئراً للمياه تستخدم لأغراض الزراعة وتخدم المنازل السكنية الواقعة في المناطق مقيدة الوصول في قطاع غزة، وتأثر بذلك آلاف السكان المستفيدين منها. تضررت (10,290) قطعة أرض زراعية مسجلة، بمساحة (63,896,725) متر مربع، جراء القصف أو التجريف أو تدمير آبار المياه الخاصة بها، في مختلف محافظات غزة، يقتات منها حوالي (161,385) نسمة (11).

انعكاس العدوان والحصار على خدمة تزويد المياه والصرف الصحي للمواطنين (بلدية غزة نموذجاً)

تواجه بلدية غزة تحديات عدّة، حيث أصبحت مشكلة التيار الكهربائي من أبرز القضايا التي تتهدد حياة السكان إذ أن هذه الأزمة المتواصلة منذ أكثر من عقد وتصف لها تأثيرات كارثية حيث يصبح من الصعب تناسق برنامج توزيع الكهرباء مع برنامج توزيع المياه، والسبب في ذلك أن المصدر يكون بعيد عن منطقة تغذية المواطن بالمياه، ويتجاوز الأمر موضوع الكهرباء، ليصبح انعكاس سياسة الحصار أشد تأثيراً حيث فرضت واقعاً بالغ القسوة وحد من قدرة البلديات على تنمية قطاع المياه جراء منع دخول المواد الأساسية اللازمة لشبكة المياه وشحها وعدم وجود بدائل لذلك، علاوة على تذبذب دخول السولار اللازم لتشغيل المحطات، والحصار أيضاً أثر على جودة تنفيذ المشاريع للبنية التحتية، وعرقلة تنفيذ بعضها بسبب المنع الذي تزامن مع تراجع في مستوى الدعم الدولي للمشاريع التنموية، ويؤدي استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض، إلى تفاقم أزمة الصرف الصحي، وارتفاع أسعار المواد اللازمة لاستكمال امدادات شبكة الصرف الصحي في الشوارع، ولم تحل مشكلات الاضرار اللاحقة بشبكات المياه والصرف الصحي وتجميع الأمطار، بشكل كامل، وتحتاج تكلفة باهظة الثمن، كما يؤثر تأخير عملية إعادة الإعمار على واقع المياه والصرف الصحي (جدول 9).

رسم توضيحي 1 آثار العدوان عام 2021 على البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة

الأضرار في قطاع الصرف الصحي في بلدية غزة		
محطة رقم (1)	لحقت أضرار بخطوط الضغط، وسياج المحطة، والبلاط، والخطوط الكهربائية، والمولدات، ومركبات السولار، ودران امتصاص الضغط والجدار المحيط بالمحطة	[illegible]
محطة رقم (11)	لحقت أضراراً بغلاف المحطة، والجدران، وتمويل تجميع الخطوط الداخلة توقفت عن العمل	ضخت حوالي (14) ألف متر مكعب يومياً في البحر خلال فترة العدوان
محطة رقم (5)	لحقت أضراراً في البنية التحتية للمكان وليس بالمحطة نفسها	تضخ حوالي (16) ألف متر مكعب يومياً.
شبكات الصرف الصحي	تقدر أطوال الشبكة المتضررة بحوالي 26 كيلو متر	
الأضرار بقطاع المياه في بلدية غزة		
مجمع آبار الصفا	مكون من 4 آبار رئيسية تغذي حوالي 20% من مدينة غزة	
بئر الشيخ رضوان	رقم (15) وبئر الشيخ رضوان رقم (16) حيث توقفت (3) آبار من العمل	[illegible]
بئر "الصحابية	توقف البئر عن العمل طول فترة العدوان	توقف البئر طول فترة العدوان
محطة التحلية الرئيسة	تضررت المحطة خلال العدوان	
شبكات المياه	تقدر أطوال الشبكة المتضررة ما بين 23,000 _ 25,000 متر	تشمل خطوط ناقلة خطوط توزيع رئيسية

جدول 9: الأضرار التي ألحقها العدوان بقطاع المياه و الصرف الصحي في بلدية غزة

6.4.2 أثر انتهاك حقوق المياه والصرف الصحي على الحقوق الإنسان الأخرى بالتبعية

آثار سياسات الاحتلال على النساء والشرائح الهشة: أثر تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة سلباً على جودة الحياة فيها. إذ تراجعت المؤشرات الاقتصادية مثل: الناتج المحلي الإجمالي كما وارتفعت معدلات البطالة ومستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتراجع معدل الاستثمار بفعل البيئة الأمنية التي أصبحت طاردة لأي فكرة لبناء مشروع انتاجي أو تنموي. وفي الوقت الذي ظل فيه القطاع يعاني من شح الموارد الناجمة عن المساحة الجغرافية المحدودة، وضعف الإمكانيات نتيجة الحصار الإسرائيلي المقيد لأي فعل تنموي، تدهورت الأوضاع الإنسانية بشكل دراماتيكي على مدار العقدين الأخيرين. ولعل واحدة من المؤشرات على هذا التراجع هو العجز المتواصل في كمية المياه. حيث أصبح الإنسان يكابد من أجل ضمان كميات كافية ومأمونة من مياه الشرب، وتباينت الأسر في قدرتها على التصدي لأزمة المياه إذ تمكنت الأسرة القادرة مالياً على تجاوز هذه الأزمة بعد اقتناء أجهزة تنقية للمياه داخل منازلها، وامتلاك خزانات مياه كبيرة الحجم ومولدات كهربائية لرفع المياه. بينما الأسر الفقيرة وفي المناطق المهمشة تعذر عليها ذلك وأصبحت تواجه معاناة حقيقية.

وفي ظل التطورات الصحية وانتشار جائحة كوفيد-19 تضاعفت معاناة النساء اللواتي تحملن تبعات أزمة المياه بعد أن فرضت عليهن الجائحة تدبير أوضاع أسرهن في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة، اللواتي اضطررن في بعض الاحيان إلى تعبئة الأواني والأوعية البلاستيكية للتغلب على مشكلة انقطاع المياه، وتغير نظام حياتهن وواجهن معوقات في تنظيف المنزل باستمرار، بل أبعد من ذلك اضطررن إلى التقليل بشكل زائد عن الحد في استعمال المياه للمحافظة على الكميات القليلة في وقت كان ينبغي أن تزيد من النظافة الشخصية والمنزلية كإجراء لتفادي انتقال عدوى فايروس كورونا.

الجدير بأن المرأة وبالنظر للمهام الملقاة على عاتقها وأدوارها المتعددة كربة منزل، ودورها الفعال في المجتمع، وتعاملها أكثر من الرجل مع المياه، فتنعكس أزمة المياه عليهن بشكل مباشر، وتسبب لهن بمعاناة كبيرة، خاصة إذا ما علمنا أن التركيبة وطبيعة التكوين للمرأة يتجهن نحو المحافظة على النظافة وترتيب المأوى، وتحسين صحة الأطفال. وفي بعض الأوقات تقضي النساء أوقاتاً طويلة بحثاً عن المياه للاستخدام المنزلي والإنتاجي خاصة وأن المرأة في الأرياف والمناطق الزراعية لها مصلحة في إدارة المياه، حيث تتضاعف الأعباء على المرأة نتيجة العمل من ناحية، واجتهادها المتواصل على توفير المورد المائي وتعزيز سبل الوصول إلى المياه من ناحية أخرى، حيث يبذلن جهوداً كبيرة على هذا الصعيد. وفي هذا السياق أكدت (اليونيسف) أن أطفال غزة يواجهون أزمة مياه ومرافق صحية، حيث أصبح الأمر فائق الخطورة نتيجة للإفراط في ضخ وتسرب مياه البحر للخزان الجوفي، حيث يقدر أن أقل من 5% من المياه المستقاة من طبقة المياه الجوفية ستبقى صالحة للاستهلاك البشري، وتوقعت في العام (2017) أن تصبح المياه الجوفية غير صالحة للاستعمال بحلول نهاية العام، وسيتحول الضرر إلى ما لا يمكن إصلاحه بحلول عام 2020 في حال لم تتخذ إجراءات فعالة.

وأشارت "اليونيسف" إلى أن عائلات كثيرة تعتمد على مياه الشرب التي يتم شراؤها من البائعين الخاصّين بسعر مرتفع، وكثيراً ما يكون ذلك بدون مراقبة للجودة، مما يهدد صحة الأطفال، كما تواجه العائلات تحديات أخرى على جبهة الصرف الصحي، إذ أن ربع السكان تقريباً غير متصلين بشبكة المجاري، وأوضحت "اليونيسف" أن حالات الإسهال ازدادت بين الأطفال دون سن ثلاث سنوات إلى الضعف، وجميع الأطفال أصبحوا معرضون لخطر الأمراض المنقولة. وفي سياق متصل، خلقت أزمة المياه ظروف بالغة الصعوبة والخطورة للمزارعين خاصة الذين يقطنون القرب من حدود الفصل شرق قطاع غزة، حيث يضطرون إلى البقاء في أراضيهم إلى ساعات متأخرة من الليل من أجل انتظار وصول المياه والتيار الكهربائي كي يتمكنوا من ري مزروعاتهم، وانعكس شح المياه على أسعار المياه وتكاليف عوامل الإنتاج، وفي مثال حي يعيش المزارعين والمزارعات في منطقة الشوكة برفح جنوب قطاع غزة تحت نيران الاحتلال، ويعانون من غلاء المستلزمات الزراعية نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، كذلك من ارتفاع أسعار المياه، حيث يشترون كوب المياه بسعر يقدر بـ2.5 شيكل، و كثير منهم عزفوا عن مهنة الزراعة التي يقتاتون منها، وتركوا أراضيهم فقط لزراعة البعل أو الموسمية، بعد أن شكلت منطقة الشوكة سلة غذاء مهمة في قطاع غزة، حيث تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 22 ألف دونم، فقد ترك المزارعون والمزارعات وحيدون في مواجهة مشكلات الحصار والإغلاق وغلاء أسعار المياه والبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، وتدني أسعار بيع محاصيلهم، وتراكم الديون عليهم، إلى جانب أنّ الشوكة من المناطق المهمشة والفقيرة إلى حد كبير، وأهاليها يعانون الصعوبات جراء العدوان الصهيوني المتكرر والمتواصل بحقهم، كذلك من الإهمال على الصعيد الداخلي بحقوقهم.

الحق في الصحة والحق في التعليم: يعتبر توافر المياه بكمية كافية ومأمونة، من أهم الشروط لإعمال حقوق الإنسان الأخرى لاسيما الحق في الصحة، إذ لا يمكن أن يعيش الإنسان بدون المياه الذي يشكل عنصراً ضرورياً، حيث ترتبط حقوق الإنسان في الصحة الجسمانية والعقلية والحق في التعليم الملائم بوجود المياه كمصدر للحياة والنمو والبقاء، وفي ربط مباشر بين الحقوق في الصحة والتعليم والحق في الحصول على مياه مأمونة يتبادر إلى الذهن أوضاع طلبة المدارس والمعاهد المتوسطة والجامعات، ومدى توفير المياه المأمونة والصحية لهم في منشآتهم التعليمية حتى يتمتعوا بأعلى مستوى يمكن الوصول إليه من الصحة الجسمانية والعقلية، وهي معادلة تحتاج من الدولة الثبات ومن ثم التطوير، ولا تحتمل الانتكاسات. وأثبتت الدراسات أن كمية وجودة المياه (وهو مهم للشرب والطهي) يرتبط بالأمراض المختلفة وآليات النقل لهذه الأمراض وهي: انتقال أمراض الجهاز الهضمي المنقولة بالمياه عن طريق فموي، فضلاً عن أمراض الجلد والعيون الأخرى التي تسببها مياه الغسل، ويواجه الأطفال الصغار على وجه التحديد للأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة العامة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر في غزة. من جهة أخرى تؤثر أزمة المياه على الحق في التعليم حيث يعتبر توافر المياه داخل المدارس والمرافق التعليمية شرط ضروري وأساسي للطلبة، إلا أن تراجع الأوضاع والمحددات أثر سلباً على جودة هذه الخدمة، حيث أظهرت نتائج دراسة أجريت أن (83%) من المدارس في غزة أفادت بأنها غير مجهزة بالأدوات الكافية لمعالجة المياه حتى تصبح آمنة للشرب حيث تفيد المعالجة في هذا المقام الأول أضافة الكلور واستخدام مرشح مياه[16].

وفي السياق ذاته ارتفعت خطورة تلوث المياه على صحة الإنسان خلال الأعوام الأخيرة في قطاع غزة، خاصة في ظل عدم القدرة على تشغيل محطات المعالجة نظراً للعجز في الطاقة الكهربائية، وترتب على ذلك انتهاك للأمن الشخصي وأصبح الإنسان غير آمن على حياته عند زيارة شاطئ البحر أو السباحة فيه، وأصبح المتنفس الوحيد آمن ولم يتبقى مساحات آمنة للسباحة في مياه البحر، إلا في مناطق محدودة جداً. وينعكس ذلك على صحة الإنسان عند السباحة في المياه الملوثة وقد يتسبب بالإصابة بالميكروبات المسببة للأمراض ومنها الأمراض الجلدية لدى الصغار والكبار (الطفح الجلدي والحساسية)، انتشار الإسهال والمغص خاصة لدى الأطفال، وانتشار الطفيليات المعوية: كالجارديا والأميبا وغير ذلك، وقد تتضاعف لتسبب ضعفاً في النظر أو ضعف السمع[17]. يشار إلى أن الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي تتفاقم بسبب الإمكانية المحدودة للمياه خاصة على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة خاصة وأن الكثافة السكانية لغزة تزيد من امكانية تفشي المرض، حيث يتسبب انتشار الملوثات البكتيرية في مياه الشرب حتار قلق خاصة للأطفال حيث تفيد المعلومات أن الأمراض المرتبطة بالمياه تشكل ما يصل (26%) من مجموع الأمراض التي تصيب الأطفال في قطاع غزة تمثل السبب الرئيس لاعتلال الأطفال[18].

6.4.3 شهادات سكان قطاع غزة اثر انتهاك المياه من خلال توثيق المجموعات المركزة للأهالي

تصريح مشفوع بالقسم

الموضوع: تسبب نقص المياه في تهجير السكان من منازلهم خلال العدوان على قطاع غزة

أنا الموقع/ة أدناه: إبراهيم أحمد رجب الأدهم رقم الهوية: 802507499

تاريخ الميلاد: 1989/12/3م العنوان: بيت لاهيا، حي القواسمة.

المهنة: مزارع الهاتف/ الجوال: 0598726068

أصرح بعد التحذير على قول الحقيقة تفادياً للتعرض للمساءلة القانونية بما يأتي:

أنا خريج تخصص التربية فرع الرياضيات، وأعمل مزارعاً وهي مهنة العائلة، وتم أعطى بوظيفة مثل الالاف من الخريجين في قطاع غزة. أعيش في منزل العائلة الذي يضم (18) فرداً منهم (7) أطفال و(4) سيدات، في حي القواسمة شمال بيت لاهيا، وتعتبر منطقة سكناي من المناطق النائية، حيث تبعد عن السياج الفاصل شمال قطاع غزة مسافة تقدر بـ3500 متر. تعاني المنطقة من تهميش الخدمات البلدية، فشوارعها رملية، وتعتبر بعيدة عن المدارس وأقرب مركز صحي مسافة تقدر بـ4000 متر.

رغم أن مياه المنطقة ليست مالحة لكون بيت لاهيا أكثر مناطق الخزان الجوفي وأعذبها مياه، إلا أنها غير صحية، حيث ترتفع فيها نسبة النترات بشكل ملحوظ عن المعايير الدولية التي نصت عليها منظمة الصحة العالمية، وذلك لقربها من أحواض الصرف الصحي الثلاثة في قرية أم النصر البدوية المجاورة لمنطقتنا من الناحية الشمالية الشرقية. ونعاني أيضاً من عدم الكفاية ووصول المياه للمنزل، فهي تصل لفترة واحدة طوال اليوم تقدر بأربعة ساعات يومياً، في أوقات وصول التيار الكهربائي، ولكون سكان المنطقة من المزارعين فيتواجدون معظم ساعات النهار في مزارعهم، لذا فهم لا يتمكنون من رفع المياه لخزانات منازلهم لا سيما في المنازل متعددة الطبقات.

خلال العدوان الأخير على غزة (من 10- 21 مايو 2021م)، عشنا أياماً صعبة في المنطقة، بسبب كثافة القصف من الطيران الحربي للاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الزراعية والمحيطة بمنازلنا، واستذكر خوفنا وتهجيرنا قسرياً خلال عدوانات 2008/2009م و2012م و2014م قررنا عدم مغادرة منازلنا والعيش قدر المستطاع فيها رغم القصف والخطر الداهم. وخلال هذه الأيام الصعبة تأثر وصول المياه بشكل ملحوظ للمنازل، حيث وصلت منزلنا مدة لا تتجاوز الساعة الواحدة طوال اليوم، وكانت تصل في غياب التيار الكهربائي، ما تسبب في نقص مياه الشرب ومياه الاستخدام المنزلي، ونفذت مياه الخزانات في منزلنا ومنازل الجيران.

أمام السعي للمياه وعدم الوصول لخيار التهجير اللي لجأنا إلى بئر مياه زراعي قريب يملكه أحد الجيران، حيث قام بتشغيله لوقت محدود لسقاية السكان، رغم أن مياه البئر مالحة وغير مألوفة، إلا أنها المصدر الوحيد المتبقي لنا. حملت وأخوتي كل ما توفر لدينا من جرادل وجالونات وأواني كبيرة قاصدة البئر الذي يبعد عن منزلنا مسافة تقدر بـ100 متر وهناك صُفّت والجيران ما لدينا من أواني المياه بمياه البئر وحملناها بأيدينا وعلى أكتافنا في ظل الخطر الشديد الذي يلف المكان، تحت تحليق الطائرات المستمر في سماء المنطقة، ووسط دوي القذائف القريب منها. لغرض توصيل المياه للعائلة والعاملين في منزلنا وعدم الخروج منه. قمنا بحمل الجالونات والجرادل بأيدينا لخزانات المياه أعلى السطح بواسطة السلالم حتى أن أمه اختي ارتفعت قدمه وكادت أن تكسر خلال تلك العملية. أوصلنا ما استطعنا من المياه للخزانات فيما أبقينا الأواني الممتلئة لدينا عليها بالمياه للاستخدام المباشر في المنزل. رغم خطورة ما قمنا به إلا أنه وفّر لنا كمية معقولة من المياه بشكل يكفي احتياجاتنا في الشرب وأعمال المنزل والاستحمام والنظافة الشخصية. في الأيام الأخيرة للعدوان لم يستطع معظم السكان مواصلة الصمود بسبب نفاد المياه في منازلهم، وغادروها قسرياً ومعهم مالك البئر الذي استعنا به، ما زادت معاناتهم لمنازلهم والمنطقة بسبب الحاجة للمياه، حيث لجأوا إلى مراكز إيواء افتتحت في مدارس وكالة الغوث الدولية (أونروا) في مخيم جباليا شمال غزة وفي مدينة غزة. لكنني وعائلتي رفضنا النزوح والتهجير القسري وبقينا في منزلنا، وحاولنا بقدر استطاعتنا الحفاظ على الكمية المتبقية لدينا من المياه، فلا إذا شربنا لا نرتوي، ولا نستخدم المياه في أعمال المنزل إلا بحساب. استمر تواجدنا وعيشنا بهذه الطريقة مدة أيام، ولو طالت أيام العدوان قليلاً لنفدت كمية المياه المتوفرة لدينا وسيدفعنا ذلك للاضطرار للمغادرة والتهجير كما فعل الجيران. بيد أن العدوان توقف في يومه الـ11، ورغم عدم العودة للحياة الطبيعية بسرعة بسبب تدمير قوات الاحتلال للبنية التحتية وشبكات المياه، إلا أننا تدبرنا أمورنا وعبأنا المياه بأيدينا من بئر الجيران للمنزل مرة أخرى لعدة أيام.

نعمل كعائلة في الزراعة منذ (18) عاماً، حيث نستأجر دونمين (2) دونمات نزرعها بالفراولة والخضروات، ونروي مزروعاتنا بالمياه عن طريق الري بالرش (الرشاشات) والري بالتنقيط (النقاطات)، ويحتاج الدونم الواحد إلى (60) دقيقة للري بشكل كامل. خلال العدوان لم نتمكن من الوصول مزرعتنا تحت وطأة الخطر الشديد، وكانت مزروعاتنا هذه الفترة من: الفراولة، الباذنجان، الذرة، والبطاطا، ولم تصل المياه للمنطقة الزراعية في ظل الانقطاع المتتابع للكهرباء، وصعوبة وصول مالكي الآبار للمنطقة من أجل تشغيلها، وإن شُغّلت تشغّل لساعات قليلة، في ظل تلك الظروف السيئة، لم نتمكن من رعاية وسقاية أرضنا القائمة قرب السياج الفاصل شمال بيت لاهيا، وهي بمساحة 9000 متراً، وخسرنا نتيجة ذلك محصولنا الذي تلف وجف بسبب العطش والإصابة بالآفات الزراعية.

عشنا وما زلنا نعيش أياماً صعبة يغلب عليها القلق والتعب في الوصول للقمة العيش وإلى مقومات الأساسية المعيشية، توفيرها لنا كبشر، حيث تعاني حياة البقاء على قيد الحياة مع كل صباح جديد. وتؤثر المياه في حملة مقومات، حيث تسهم بعدم نظافتها في وصول الأمراض إلى أجسادنا في ظل منظومة صحية مهترئة في قطاع غزة. وتسبب عدم كفايتها في تهجير الناس قسرياً وعدم تمتعهم بالحق في السكن، كذلك تؤثر في الحق في العمل وتسبب نقصانها في تلف محاصيلنا الزراعية وخسارتنا أعمالنا ومصدر دخلنا خلال العام.

اليوم والتاريخ: الثلاثاء 2021/10/12م

الاسم والتوقيع: ....

الاسم: محجوب غير محجوب فريق البحث في قطاع غزة ☐

تصريح مشفوع بالقسم

الموضوع: تأثير نقص المياه على مشروعات زراعية رائدة خلال العدوان على قطاع غزة.

أنا الموقع/ة أدناه: عبد الله إبراهيم رمضان أبو طعيمة رقم الهوية: 800467372

تاريخ الميلاد: 1987/02/02 العنوان: بيت لاهيا، السيفا، محافظة الشمال

المهنة: مزارع الهاتف/ الجوال: 0597232284

أصرح بعد التحذير على قول الحقيقة تفادياً للتعرض للمساءلة القانونية، بما يأتي:

أسكن مع عائلتي في مدينة بيت لاهيا الكائنة في محافظة شمال قطاع غزة، ومتزوج ولدي 3 أبناء، وأعيش في منزل والدي المكون من طابقين، ويبلغ عدد أفراد العائلة (12) فرداً، وتبلغ مساحة المنزل 180 متر حيث يسكن والدي في الطابق الأول، وأسكن وأسرتي في الطابق الثاني في المنزل نفسه. تعاني كسائر سكان المنطقة من ملوحة المياه وعدم انتظام جدول المياه وقلتها وصولها للمنطقة، وتعتبر المياه التي تحلنا من البلدية غير صالحة للاستخدام المنزلي والآدمي، ولكن فقر السكان وعدم تمكنهم من إيجاد بدائل جعلهم يستخدمونها في شئون حياتهم كافة في الشرب والنظافة والاستخدامات المنزلية وري المزروعات البيتية والأراضي الزراعية التي يمتلكونها سواء من خلال المياه التي تزودهم بها بلدية بيت لاهيا، فنقوم وسائر أبناء المنطقة المجاورة بشراء المياه المحلاة من قبل صهاريج المياه المتنقلة التي تبيع المياه المحلاة عبر السيارات التي تحلنا أسبوعياً، حيث نشتري حوالي 350 لتر من المياه المحلاة، وهو أمر مكلف جداً نتيجة الوضع الاقتصادي الصعب وعدم وجود آبار مياه عامة ذات مياه نقية وصحية ونظيفة يستفيد منها المواطنين كافة في المنطقة لتوفير احتياجاتهم الأساسية.

أعمل في مجال الزراعة كسائر أفراد العائلة، حيث أسست مشروعاً خاص بي في العام 2019م، وهو عبارة عن وحدة زراعة مائية متعددة الطبقات "هيدروبونيك"، بتمويل من منظمة الأغذية والزراعة العالمية (فاو) بعد تقدمي بمبادرة لهم لاقت القبول، وتعتمد الوحدة في عملية الإنتاج على المياه بشكل أساسي وبالكامل دون استخدام التربة، وهو من المشروعات الرائدة في قطاع غزة، وبلغت تكلفة المشروع حوالي 120,000 دولار، ويتربع على مساحة 3700 متر بينما تبلغ المساحة الإنتاجية (الدفيئة) 200 متر مربع، وينتج الدونمين في الزراعة المائية مقدار ما تنتجه 10 دونمات من الزراعة الطبيعية، وهي نظام متكامل من الطاقة والمياه يعمل على مدار الساعة، ويكون المشروع قريب من السياج الفاصل شمال بيت لاهيا حيث يبعد (7) كيلومترات منه. أخذت "الفاو" الضمانات اللازمة قبل الموافقة على تمويل المبادرة، أعتاش وأسرتي من هذا المشروع، ويعمل معي فيه (7) عمال يعيلون حوالي (40) فرداً، وأنتج من خلال المشروع خضروات في غير موسمها أو غير موجودة بغزة، ويهدف المشروع إلى زيادة الانتاج خمسة أضعاف الزراعة التقليدية، والمنتجات خالية من المواد الكيماوية والمبيدات، وتعتبر صحية وآمنة للإنسان.

يعتمد المشروع بشكل أساسي على المياه، حيث حفرت بئر مياه خاص به، ورغم ارتفاع نسبة الملوحة في المنطقة الزراعية شمال بيت لاهيا وتبلغ 560 بالألف، إلا أن النباتات في مشروعي بالماء تتحملها وتنمو معها بينما لا تتحملها تلك النباتات في الزراعة التقليدية، حيث استهلك حوالي 50 ألف لتر شهرياً من المياه، وفي الزراعة المائية يأخذ النبات حاجته من المياه للنمو، ثم تعاد لا ستفادة منه باعتباره تربة النباتات، وهو ما يوفر ما نسبته 90% من المياه بإعادة استخدام الفائض بشكل دوري.

في العدوان الأخير على قطاع غزة (مايو/ 2021م) تعرضت المزرعة لقصف مدفعي مباشر تسبب في تدميرها بشكل كلي، حيث دمرت المواسير الناقلة بالمياه وهي مصنوعة من المعدن بطول (8200 م) وقطر (4 انش) وخانقة الفلتر الواحد 6 دولارات، وتسربت المياه الأرضية، وتلفت وحدة التعبئة، وتدمر نظام الطاقة الشمسية (14 لوح) بقدرة 4/10 وات لتغذية الواحد، ونظام الإضاءة وشبكة الكهرباء الداخلية، ونظام ضخ المياه (23 مضخة)، ونظام التبريد (غرفة تبريد لتحضير الأشتال)، وتبلغ اجمالي الخسائر التي لحقت بمزرعتي ومشروعي الرائد حوالي 120 ألف دولار، ولا أقدر على إعادة بنائه لاعتبارات مادية لعدم توافر المال، وتوعية (سوء المياه وملوحتها) وسياسية (قرب المزرعة من السياج الفاصل وخطورة المكان).

اليوم والتاريخ: الأربعاء 2021/10/13م

الاسم والتوقيع: ....

الاسم: محجوب غير محجوب فريق البحث في قطاع غزة ☐

تصريح مشفوع بالقسم

الموضوع: معاناة سكان قرية وادي السلقا المهمشة من ملوحة المياه وإصابتهم بأمراض متنوعة

أنا الموقع/ة أدناه: عايشة سالم علي القديم   رقم الهوية: 803966563

تاريخ الميلاد: 1/6/1992م   العنوان: قرية وادي السلقا المحافظة الوسطى.

المهنة: عاطلة عن العمل   الهاتف/ الجوال: 0592807796

أصرح بعد التحذير على قول الحقيقة تفادياً للتعرض للمساءلة القانونية بما يأتي:

أسكن مع عائلتي في قرية وادي السلقا الكائنة جنوب شرق دير البلح في المحافظة الوسطى، وتعتبر من القُرى الزراعية الحدودية لكونها محاذية للسياج الفاصل شرق قطاع غزة، ويبلغ عدد سكانها حوالي (9000) نسمة ثلثهم من المزارعين، ويبلغ عدد الأسر في القرية حوالي (800) أسرة، كما يبلغ عدد المباني حوالي 800 مبنى، معظم منازل القرية من الصفيح والاسبستوس، وغالبية سكانها من الفقراء، وتبلغ مساحتها حوالي 6500 دونم، وتبلغ نسبة الأراضي الزراعية فيها حوالي 85%، مزروعة بالنخيل والزيتون والخضروات والحبوب وغير ذلك، حيث تعتبر الزراعة العمل الرئيس فيها ويشتغل بها معظم سكانها.

تعتمد قرية وادي السلقا على الخزان الجوفي كمصدر لمياه الشرب والمياه الزراعية، وتعاني من ملوحة المياه التي بدأت في الظهور منذ العام 2000، ولم تعد المياه صالحة للشرب، ولكنّ فقر السكان وعدم تمكنهم من إيجاد بدائل جعلهم يستخدمونها في شئون حياتهم كافة، في الشرب والنظافة والاستخدامات المنزلية وري المزروعات المنزلية والأراضي الزراعية التي يمتلكونها سواء من خلال المياه التي تزودهم بها بلدية وادي السلقا أو من خلال آبار المياه الزراعية الخاصة. وتشتري نسبة ضئيلة من السكان المقتدرين مادياً المياه المحلاة المسماة بالمياه المفلترة، بينما تستخدم فئة قليلة جداً من السكان الفلاتر المنزلية لتحلية المياه رغم ارتفاع ثمنها وحاجتها للصيانة المستمرة. ويعاني سكان المنطقة من قلة ساعات وصول المياه لمنازلهم، حيث لا يتعدى وقت الوصل الثلاث ساعات يومياً، وهي فترة غير كافية لتعبئة خزانات المياه لسد الاحتياجات اليومية للسكان، هذا إن تزامنت فترة وصول المياه مع فترة وصول التيار الكهربائي لتشغيل المولدات لا سيما في المنازل متعددة الطبقات، والغالب أن هناك نقص واضح في إمدادات المياه في المنطقة، ولا تستطيع البلدية حل المشكلة وتوفير المياه للجميع بشكل كافي للسكان، بسبب امتداد نفوذها وتباعد المنازل السكانية عن بعضها البعض والحاجة لشبكات طويلة، وامتداد الأراضي الزراعية فيها، وعدم وجود بنية تحتية كاملة وسليمة. ويعاني سكان قرية وادي السلقا من انتشار الأمراض المعدية، حيث علمت من الأقارب والجيران انتشار أمراض مختلفة مثل: جرثومة المعدة، والطفيليات، وتسوس الأسنان خصوصاً عند الأطفال، وقال الأطباء أن سببها ملوحة المياه وتلوثها.

تتكون عائلتي من ثلاث أسر تضم (13) فرداً، هم (4) رجال و(2) نساء و(7) أطفال، من بينهم ثلاثة مسنين يحتاجون لرعاية خاصة، نعيش في منزل يتربع على مساحة 250 متراً، ويتكون من طابقين، ويضم ست غرف، وتعاني عائلتي من أمراض مختلفة أهمها: طفيليات الأمعاء وجرثومة المعدة، حيث يعاني (3) من أطفال أخوتي من آلام البطن والإسهال والقيء والحمى، وأصيبوا بها أكثر من مرة، وقال الأطباء أنهم مصابون بالأميبا. فيما يعاني أبي وزوجته من آلام المعدة وعسر الهضم، وقال الأطباء أنهما مصابين بجرثومة المعدة، وأكدّ الأطباء أن سبب هذه الأمراض تلوث المياه.

أتمنى أن نشتري المياه المحلاة أو فلتراً منزلياً للمياه رحمة بأطفالنا وأنفسنا، ولكن مستوى دخل الأسرة لا يسمح بذلك، حيث لا يوجد غير زوجة أبي موظفة بدخل ثابت، وأنا أتمكن من مواصلة تعليمي الجامعي وأعمل متطوعة في مجال تنشيط الأطفال مع جمعيات مختلفة، أبي وإخوتي يعملون في الزراعة، ولا يزيد دخل الأسرة عن (2000) شيكل شهرياً. أشرب مياه البلدية المالحة، وأستخدمها في أعمال المنزل، وأشعر بالمغص في كثير من الأحيان، ورغم ذلك أواصل الحياة، فالمياه النظيفة الآمنة لشخصنا ومقومات كثيرة للحياة في غزة تنقصنا أيضاً، فنحن نعاني من حقوق كثيرة منتهكة ومهدورة لأسباب متعددة، والمياه تتداخل مع كثير من تلك الحقوق، فلا حياة بدون الماء، ولا أسرة سويّة بدون الماء، ولا سكان متلائم بدون الماء، ولا صحة بدنية سليمة بدون الماء.

اليوم والتاريخ: الخميس 7/10/2021م

الاسم والتوقيع: ______________________

الاسم: محجوب   غير محجوب   **فريق البحث في قطاع غزة** ☐

تصريح مشفوع بالقسم

الموضوع: إصابة المواطنين بأمراض خطيرة نتيجة المياه غير الصحية في دير البلح

أنا الموقع/ة أدناه: زياد محمد عوض عطا الله   رقم الهوية: 925821282

تاريخ الميلاد: 1962/10/26م   العنوان: دير البلح، المحافظة الوسطى.

المهنة: عاطل عن العمل   الهاتف/ الجوال: 0596256822

أصرح بعد التحذير على قول الحقيقة تفادياً للتعرض للمساءلة القانونية بما يأتي:

أسكن مع عائلتي في منطقة المحطة الثالثة جنوب شرق مدينة دير البلح في المحافظة الوسطى، في منزل مغطى بالإسبستوس، مساحته 65 متراً مربعاً، ولدي (5) أبناء منهم طفلين أقل من 18 عاماً، يعاني ابني: عطا الله من مرض السرطان.

يعتمد سكان المنطقة على الخزان الجوفي المصدر للمياه، ويعانون من ملوحة المياه والتي تعتبر غير صالحة للشرب، وكذلك الفقر الذين يعانونه يجبر السكان على القبول به بسبب عدم تمكنهم من إيجاد بدائل صحية وآمنة، حيث يستخدمونها في الشرب والنظافة والاستخدامات المنزلية وري المزروعات البيتية والأراضي الزراعية التي يمتلكونها، وفي شئون حياتهم كافة، وتزودهم بلدية دير البلح بتلك المياه. فيما تشتري نسبة قليلة من السكان المقتدرين مادياً المياه المحلاة المسماة بالمياه المعدنية- رغم أنها غير نقية بشكل تام- بينما تعتمد نسبة كبيرة من السكان على مياه السبيل المتواجدة في المنطقة (وضعت خزانات لمياه السبيل المحلاة للمواطنين لتلبية احتياجاتهم، منذ شهر تقريباً)، حيث يقومون بتعبئة المياه من خلال جالونات وأواني وينقلونها إلى منازلهم، ويستخدمونها في الشرب والطبخ وبعض الأعمال المنزلية، فيما يعتمدون على مياه البلدية في الشئون الأخرى من حياتهم، وعند نفاد المياه المحلاة يعودون للاعتماد على مياه البلدية. يعاني سكان المنطقة من قلة ساعات وصول المياه لمنازلهم، حيث تصلهم لمدة (12) ساعة كل (48) ساعة، بشكل غير منتظم، وتأتي غالباً خلال ساعات الليل، وهي فترة غير كافية لتعبئة خزانات المياه وسد احتياجات السكان اليومية، وغالباً لا تتزامن مع فترة وصول التيار الكهربائي، حيث لا يستطيع بعض السكان تعبئة خزانات المياه الخاصة بهم خصوصاً في المنازل المكونة من أكثر من طابق، كما يعاني السكان من انتشار الأمراض المعدية والأمراض الجلدية والتي يقول الأطباء أن سببها تلوث المياه.

يعاني ابني: عطا الله زياد محمد عطا الله البالغ من العمر (34) عاماً من مرض سرطان الأمعاء، وهو مطلق ولديه طفل واحد، ويسكن وطفله معي في المنزل نفسه، وتعود قصة مرضه إلى العام 2013م، حيث شعر بتعب شديد، فذهبنا به إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح فحولونا إلى مستشفى الشفاء الطبي بمدينة غزة، وهناك رفضوا استقباله بسبب وضعه الصحي الصعب والسبب لم يفصحوا عنه، وحولونا إلى مستشفى الرنتيسي التخصصي بمدينة غزة، حيث مكث فيه مدة (40) يوماً، وأخبرونا بإصابته بمرض السرطان، حيث تفشى في الأمعاء والبطن، وأن سببه المياه غير الصالحة للاستخدام الآدمي والعالية الملوحة، وبعد ذلك حوّل للعلاج في مستشفيات الخط الأخضر/مستشفى هداسا عين كارم، حيث استأصلوا له جزء من الكبد والمرارة والأمعاء الغليظة والدقيقة، ومكث في المستشفى لمدة ثلاثة شهور، ومن ذلك الوقت حتى اللحظة يقوم بالمراجعة في المستشفى نفسه بشكل دوري لأخذ جرعة علاج كيماوي.

اليوم والتاريخ: الأربعاء 2021/10/20م

الاسم والتوقيع: ____________________

الاسم: محجوب   غير محجوب   **فريق البحث في قطاع غزة** ☐

تعميم مشفوع بالقسم

الموضوع: نضوب آبار مجمع الشفاء الطبي بشكل مفاجئ والبحث عن حلول لا يزال مستمراً.

أنا الموقع/ة أدناه: طالب فخري محمود صيام رقم الهوية: 800004850

تاريخ الميلاد: 1983/6/4م العنوان: الشجاعية – محافظة غزة

المهنة: مسؤول قسم المياه ببلدية غزة الهاتف/ الجوال: 0599916202

أصرح بعد التحذير على قول الحقيقة تفادياً للتعرض للمساءلة القانونية بما يأتي:

علم فريق البحث بوجود مشكلة طارئة في آبار مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، وبعد الرجوع للبلدية، التحدث مسؤول قسم المياه لديه على استفسارات الفريق، وكانت على النحو التالي:

يوجد في مجمع الشفاء الطبي ثلاثة آبار ينتفعون بمياهها للشرب عبر محطة خاصة للتحلية والنظافة والاستخدامات الآدمية، طرأت بتاريخ 2021/10/7م مشكلة في المياه، حيث توقفت الآبار فجأة عن ضخ المياه، فخاطبت إدارة المستشفى وزارة الحكم المحلي التي تواصلت مع بلدية غزة لبحث الموضوع، حيث بدأت البلدية بضخ المياه للمستشفى من آبار قريبة، وقدر الاستهلاك اليومي للمجمع بـ500 كوب يومياً، واشترطت البلدية التدخل لتشغيل محطة تحلية المياه الواقعة في منطقة السودانية بنظام 24 ساعة يومياً لتغطية العجز المتوقع في المياه وعدم تأثر مشكلة المجمع وتزويد البلدية له بالمياه على سكان المنطقة، وتم التوافق على ذلك بالتنسيق مع شركة توزيع الكهرباء، وعليه زودت البلدية مجمع الشفاء بالمياه المحلاة بشكل مستمر حيث تصل لمدة 300 كوب يومياً، وذلك بسبب السعة التخزينية لديهم في المستشفى، ولا يوجد سعة تخزينية أكبر الأمر الذي يحدث مشكلة في وصول المياه خلال ساعات الليل، حيث تنفد المياه عند الساعة 12 ليلاً، وقد تنقطع عنهم المياه عند الساعة 2 فجراً، ولا تستطيع البلدية ضخ المياه إليهم لعدم القدرة على التشغيل ليلاً، وعليه أصبح المستشفى يعاني من نقص كميات المياه المتوفرة خاصة خلال ساعات الليل.

أما عن جفاف آبار المستشفى، فغير معلوم السبب بشكل واضح، ويرى الخبراء أن مياه الخزان التي تسحب منه الآبار قد تغيرت لسبب أو لآخر، وتقوم الدوائر الهندسية في وزارة الصحة والوزارات المعنية، بمساعدة من مجموعة المياه والإصحاح الدولية، بالعمل على تعميق حفر آبار المستشفى الثلاثة، والنزول لمستويات أدنى، في محاولة للوصول للمياه، وحتى اللحظة لم تنجح المساعي بالشكل المطلوب، وهي لا تزال مستمرة حتى الوصول للمياه، أو الوصول لنقطة اليأس والبحث عن حفر آبار جديدة للمستشفى في منطقة أخرى بعيدة عن مكان المستشفى، والخلاصة أن مشكلة المياه في مجمع الشفاء الطبي لا تزال مستمرة، والبلدية تزود المستشفى بالمياه حتى اللحظة.

اليوم والتاريخ: الخميس 2021/10/21م

الاسم والتوقيع: ____________________

الاسم: محجوب غير محجوب فريق البحث في قطاع غزة ☐

تصريح مشفوع بالقسم

الموضوع: الأوضاع الصحية لقرية أم النصر "البدوية" في ظل الفقر والعدوان والمياه غير المأمونة.

أنا الموقع/ة أدناه: محمد سعيد محمد شومر رقم الهوية: 905374880

تاريخ الميلاد: 1980/10/3م العنوان: مدينة الشيخ زايد-بيت لاهيا

المهنة: طبيب الهاتف/ الجوال: 0599867223

أصرح بعد التحذير على قول الحقيقة تفادياً للتعرض للمساءلة القانونية، بما يأتي:

أعمل المدير لمركز أم النصر الصحي، الكائن في القرية البدوية شمال بيت لاهيا، التابع لجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية في محافظة شمال غزة، بصفتي طبيباً عاماً، وذلك منذ (8) سنوات.

تعتبر قرية أم النصر (البدوية) من المناطق الزراعية، ومعظم منازلها من الصفيح والاسبستوس، وتعتبر من المناطق المحدودة، ويعتمد أغلب سكانها على مياه البلدية التي تعتبر غير صحية، ومالحة وتزيد فيها نسبة النترات بشكل ملحوظ نتيجة وجود أحواض تجميع مياه الصرف الصحي في نفوذ القرية منذ مجيء السلطة الفلسطينية في العام 1996م، في حين كانت المنطقة سابقاً لتجميع تلك المياه منذ السبعينات زمن وجود قوات الاحتلال الإسرائيلي. ويبلغ عدد سكان القرية حوالي (7) آلاف نسمة، يعانون من مشكلات عديدة، تضاف لمشكلة المياه، مثل مشكلة الظلام ووصول التيار الكهربائي، أسوة بسكان قطاع غزة، حيث تصلهم الكهرباء لساعات محدودة طوال اليوم، وتأتي في غير أوقات وصول مياه البلدية، ما يؤدي إلى حدوث نقص في المياه لدى السكان، ويعاني سكان القرية بشكل عام من مشكلات تلوث المياه، وسوء تخزين المياه، وسوء النظافة الشخصية، ما يتسبب في إصابتهم بالعديد من الأمراض منها الأمراض الجلدية.

وتعتبر حصة الفرد من المياه في القرية مناسبة جداً، بيد أن جودة المياه سيئة جداً، وتصل المياه لسكان القرية من عدة مصادر، أولها من البلدية (وتخزن في خزانات بمنازل المواطنين)، ثانيها المياه المحلاة التي أنشأ أربع محطات تحلية مياه قبل عامين، يستخدمها المواطنون للشرب والاستخدامات المنزلية الأخرى كالطهي، ولكنها غير متوفرة بشكل مستمر نظراً لوجود صيانة مستمرة لها، لكنها شراء كمية قليلة من المواطنين للمياه المحلاة التي تباع من خلال شركات المياه المحلاة، ومياه البلدية لا تتماشى مع معايير منظمة الصحة العالمية من حيث الملوحة والنترات والتلوث، وتخزن المياه في خزانات لا تخضع للتنظيف بشكل مستمر بالتالي تكون ملوثة، كذلك المياه المحلاة تصل المواطنين ملوثة أثناء عمليات النقل، وعليه تعاني القرية من عدم وجود مياه صالحة وصحية ومأمونة بشكل مستمر.

يعاني سكان القرية بشكل دائم على مدار السنة، من انتشار الأمراض الجلدية والأمراض المعوية، بسبب تواجد أحواض الصرف الصحي في القرية، وذلك بسبب زيادة الرطوبة في الجو وزيادة مضاعفات الجهاز التنفسي وزيادة الآثار على مرضى القلب، وانتشار الحشرات لاسيما البعوض، كما يتأثر السكان من وجود مكرهة صحية بوجود مكب مؤقت للنفايات قرب القرية، وحرق النفايات داخله بشكل دوري، ما يفاقم من الأزمة الصحية لسكان القرية.

خلال العدوان الأخير الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار/ مايو 2021م، تهجّر أهالي سكان القرية قسرياً تحت وطأة القصف واستهداف منازلهم، حيث استشهد عدد من السكان داخل منازلهم، ولجأوا لمدرسة خليفة بن زايد الثلاثة في مشروع بيت لاهيا، مكثوا فيها لمدة خمسة أيام، ولم تعتنِ وكالة الغوث الدولية مراكز إيواء لهم، فمكثوا دون خدمات، وعانوا من مشكلة رئيسية بعدم توفر المياه في المدرسة، حيث كانوا يجلبون كمية المياه من المنازل المجاورة أو يشترونها، ما تسبب لهم بمشكلات صحية كبيرة وأصيب بعضهم بأمراض جلدية وحالات إسهال، وأصيبت النساء بمشكلات صحية بسبب نقص المياه، الأمر الذي كلفنا جهداً كبيراً في الوصول للمهجرين وتقديم العلاج لهم خلال فترة العدوان وما بعد العدوان، حيث تعامل طاقم عيادة الإغاثة الصحية مع (750) حالة خلال العدوان، أغلبها حالات إسهال عند الأطفال وأمراض جلدية والتهابات في المسالك البولية عند النساء، وجميعها حالات سببها نقص وتلوث المياه. بعد العدوان استقبلت العيادة في مقرها بالقرية العديد من الحالات المصابة بالطفيليات والديدان والتهابات المسالك البولية والأمراض الجلدية، وجميعها تدخل المياه كسبب فيها.

تعدّ القرية البدوية من المناطق الهشة والفقيرة، لذا لا يهتم بعض سكانها بالصحة والنظافة الشخصية، لأن هموم الحياة وحاجتهم للغذاء والمياه والمأوى أهم بالنسبة لهم، وازدادت الأوضاع الصحية سوءاً في ظل انتشار فايروس كورونا، في وجود منظومة صحية منهكة، فعاني السكان هم العدوى، صحية المياه غير الصحية وغير المأمونة، صحية الفقر والفاقة، صحية الكورونا، وصحية العدوان.

7 التوصيات

خلص التقرير الى ان واقع المياه والصرف الصحي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، صعب وكارثي في ظل تواصل ارتكاب سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات منظمة وجسيمة بحق الفلسطينيين من خلال ممارساته اليومية وسلوكه كافة السبل للتهجير والاستيلاء على الاراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، اضافة الى ذلك العدوان المتكرر على قطاع غزة والذي يستهدف بشكل اساسي البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وترتقي هذه الانتهاكات الى جرائم حرب بحق المدنيين وفقا لميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. ولعل مواجهة جرائم الاحتلال تحتاج الى تضافر الجهود الوطنية والدولية ووضع المجتمع الدولي اتجاه مسئوليته الاساسية في حماية الشعب الفلسطيني وكذلك موارده الاساسية الطبيعية خاصة ومع استمرار وباء الكوفيد-19 للسنة الثالثة على التوالي والذي يعد توافر المياه والصرف الصحي السبيل الاساسي لمواجهة هذا الوباء وهو غير متوفر في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

حاول التقرير عرض نماذج حية وشهادات موثقة تبنى على الانتهاكات الممنهجة وقياس اثرها على مجمل حقوق الإنسان المرتبطة وذات الصلة وهذا ولا يكون التقرير قد احاط بمجمل الانتهاكات التي يتسبب فيها الاحتلال للفلسطينيين والفلسطينيات في الاراضي المحتلة. وعليه فان على سلطات الاحتلال الالتزام بما يأتي:

- الغاء كافة الاوامر العسكرية والقرارات القضائية التي تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة وبرتوكولاتها بشأن مسؤولية الاحتلال على توفير المياه وانخاذ كافة السبل في وصوله للضفة وقطاع غزة.
- الغاء القيود المفروضة على اقامة مشاريع البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في المناطق التي تحت يد الاحتلال.
- ازالة جميع اجراءات التمييز ضد الفلسطينيين ووفقا للقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تعويض الفلسطينيين جراء الانتهاكات الإسرائيلية اتجاه مواردهم المائية.

كما ويجب ان يتم العمل على المستوى الدولي من أجل الضغط والتدخل من أجل:

1. ضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإلزامها بالقيام بمسئولياتها بوصفها قوة احتلال. ووقف العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان قطاع غزة، وإجبارها على رفع الحصار الذي يحرم الفلسطينيين جملة من حقوقهم.

2. الضغط على سلطات الاحتلال من أجل حماية الحقوق المائية للشعب الفلسطيني، وضمان تمتعه بها بشكل كامل، ووقف السرقة الجائرة لها، وتقديم حلول تنموية تحفظ للفلسطينيين تمتعهم بمواردهم الطبيعية حالياً ومستقبلاً.

3. وضع كافة انتهاكات الاحتلال بشأن الحق في المياه على طاولة المحاسبة طبقاً للقانون الدولي وتقديمها للمحكمة الجنائية الدولية لإنفاذ سبل العدالة والانتصاف للفلسطينيين.

4. أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته وذلك بوضع تنظيم دولي للحق في المياه والصرف الصحي والعمل على إطلاق اتفاقية تنظم الحق وتلزم الدول للعمل بها.

5. على المقرر الخاص بالحق في المياه والصرف الصحي وضع فلسطين على خارطة المراقبة الدائمة واتخاذ كافة السبل لإلزام الاحتلال بمسئوليته اتجاه الاراضي المحتلة بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي.

6. فضح الانتهاكات الإسرائيلية ووضعها ضمن الإطار القانوني الملزم لإسرائيل بوقف سياساتها في نهب المياه الفلسطينية.

7. سيادة فلسطين على مواردها الطبيعية وذلك وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة في المحافل الدولية

8. تعزيز المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة لمبدأ التعاون الدولي بين الدول، من أجل حلّ الأزمات المتواصلة التي يعانيها سكان قطاع غزة، والتي أخذت في تداعياتها أشكال الكارثة الإنسانية، وجاءت انعكاساً طبيعياً للمشكلات السياسية القائمة، وتجسيداً لعجز المجتمع الدولي على مدى عشرات السنوات عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية وفرض احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تؤثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق المائية والتي أقرّها المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني باعتباره شعباً خاضعاً لسلطة الاحتلال، وذلك بموجب القانون الدولي الإنساني لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، وعليه لا يحق لدولة الاحتلال تملك الأراضي المحتلة وفرض سطوتها على مواردها الطبيعية، لذلك يجب مطالبة إسرائيل بالالتزام بمبادئ قوانين حقوق الإنسان، وتطبيق القانون الدولي الإنساني وكافة الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان وذلك من أجل استرداد الحقوق المائية الفلسطينية وحمايتها. كما يجب تطبيق معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بالمجاري المائية العابرة للحدود وتطبيق مبدأ التوزيع العادل والمنصف للثروات المائية بين الدول المشاطئة وفقا لمبادئ القانون الدولي الخاص بحق الدول المشاطئة وذلك من أجل الاستفادة من مياه الأحواض المشتركة، وتثبيت حق فلسطين في الوصول إلى المصادر المائية المشتركة وخصوصا نهر الأردن والبحر الميت.

8 المراجع

1. من الأوامر العسكرية التي وضعت جميع مصادر المياه تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة: الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 2: أن جميع مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة هي "ملكية دولة إسرائيل". الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 92: منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه الإسرائيلي المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية. الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 158: يمنع منعاً باتاً إنشاء أي منشأة مائية جديدة بدون ترخيص، ولضابط المياه الإسرائيلي حق رفض أي ترخيص، دون إعطاء أية أسباب. الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 158: وضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي. الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 291: جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الإسرائيلي الصادر في العام 1959

2. مروان البرديني- مدير عام وحدة تنسيق المشاريع في سلطة المياه الفلسطينية، قابله فريق البحث، في مكتبه، بتاريخ 23 مارس 2021م.

3. A. Soffer, The Relevance of the Johnston Plan to the Reality of 1993 and Beyond, University of Haifa, 1994

4. بيانات سلطة المياه
http://pwa.ps/ar_page.aspx?id=nF7YCa2566877861arcF7YC

5. https://www.echoapi.org/ar/content/2012-28

6. المرجع السابق

7. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2237

8. https://www.btselem.org/arabic/international_law

9. مركز الميزان لحقوق الإنسان (4 مايو 2012م)، ورشة متخصصة: السياسة الإسرائيلية تغيب الحقوق المائية الفلسطينية.
الرابط: http://cutt.us/VHLH6

10. دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شئون المفاوضات، المياه، الرابط:
https://www.nad.ps/ar/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81%D9%86%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87

11. مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير حول واقع المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول (2018- 2020)، 2021/2/24م
الرابط: http://www.mezan.org/post/31432

12. المرجع السابق

13. معلومات رسمية تحصل عليها فريق البحث في قطاع غزة من مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ 10 سبتمبر 2021م.

14 طلعت صيام- مدير دائرة المياه في بلدية غزة، قابله فريق البحث، في مكتبه، بتاريخ (28 يونيو2021).

15 مركز المعلومات الفلسطينية - وفا

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2237

16 مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2021/3/18م.

الرابط: http://www.mezan.org/post/31500

17 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للسكان، نشر بتاريخ 2021/7/11م.

الرابط: https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4023

18 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول: أثر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاعي المياه والصرف الصحي خلال فترة العدوان التي امتدت من (2008/12/27- 2009/1/18)

مَـاءٌ وَ أرض